JLAC
JERUSALEM LEGAL AID AND HUMAN RIGHTE CENTER
مركز القدس للمساعدة القانونية وحقوق الإنسان

التقرير السنوي

٢٠١٩

التقرير السنوي

٢٠١٩

JLAC

JERUSALEM LEGAL AID AND HUMAN RIGHTE CENTER

مركز القدس للمساعدة القانونية وحقوق الإنسان

Free Palestine
استشهد زياد أبو عين
في القلب

رسالة من رئيس مجلس الادارة والمدير العام للمركز ٤

من نحن ٧

القضايا التي يعالجها مركز القدس ٨

التوسع الاستيطاني ٩

مصادرة الاراضي ١٣

هدم المنازل والمنشات الزراعية ١٥

التهجير القسري للتجمعات البدوية ٢١

مصادرة المعدات ٢٥

عوامل تهجير المقدسيين ٢٩

حرية الحركة والتنقل ٣٥

انتهاكات السلطة الفلسطينية ٣٧

الوصول للجمهور ٤٤

المناصرة المحلية والدولية ٥٥

تطوير البيئة الداخلية ٦٦

التقرير المالي ٦٩

رسالة رئيس مجلس الإدارة والمدير العام

خلال كتابة هذا التقرير – وتحديدا بتاريخ ٢٨ كانون ثاني ٢٠٢٠ – قدمت الإدارة الأمريكية خطتها للسلام في الشرق الأوسط، وذلك بعد تحضيرات دامت لمدة عامين تضمنت نقل السفارة الأمريكية من تل أبيب إلى القدس، وإغلاق مكتب منظمة التحرير الفلسطينية في واشنطن، ووقف التمويل لوكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (UNRWA)، إضافة الى انهاء عمل الوكالة الامريكية للتنمية الدولية العاملة في الضفة الغربية وقطاع غزة (USAID). وتأتي خطة السلام هذه أو ما يسمى «صفقة القرن» كوسيلة لترسيخ الأهداف التوسعية الاسرائيلية غير القانونية، وتقدم للفلسطينيين دولة بدون سيادة، أراضيها غير مترابطة، ولا تتوفر لها فرص النمو الاقتصادي. كما واتخذ القائمون على صفقة القرن قرارات أحادية الجانب بخصوص قضايا ما زالت عالقة لمفاوضات الحل النهائي، مثل المستوطنات والحدود والقدس واللاجئين ومصادر المياه ، في مخالفة واضحة للقانون الإنساني الدولي والاتفاقيات السابقة وعملية السلام والضمانات المقدمة سابقاً من الإدارة الأمريكية للشعب الفلسطيني.

وستعمل صفقة القرن على عزل الفلسطينيين في مناطق متقطعة وأراضٍ غير متصلة شبيهة بالمعازل المنفصلة (بانتوستانات) الخاصة بالسود في جنوب إفريقيا إبان فترة التمييز العنصري. بالإضافة إلى مبادلة الأراضي بناء على العرقية والقومية وتهجير السكان وفصل الفلسطينيين عن بعضهم البعض والإبقاء على جميع المستعمرات الإسرائيلية القائمة. وفي الوقت الذي تخطط فيه الولايات المتحدة الاعتراف بالسيادة الإسرائيلية على كافة المستعمرات في الضفة الغربية وكذلك تطبيق القانون الإسرائيلي فيها وضمها إلى إسرائيل، سيتم تقليص المناطق الفلسطينية لتعمل كبلديات كبرى مع تقييد التنقل، وسيطرة إسرائيل عليها بما في ذلك غور الأردن والذي أعلن نتنياهو أنه سيضمه إلى إسرائيل. وعلاوة على ذلك، لم تستخدم إدارة الرئيس ترامب مصطلح «تحت الاحتلال» وترفض وصف المستعمرات بأنها تمثل انتهاكاً للقانون الدولي.

وبينما تنص صفقة القرن على أن مدينة القدس هي «عاصمة مشتركة» إلا أنها وضعت القدس تحت إدارة بلدية إسرائيلية موحدة، بما يعارض التوجه المقر دوليا الذي يُقسم القدس إلى قسمين، أحدهما غربي تحت السيطرة الإسرائيلية والآخر شرقي تحت السيطرة الفلسطينية، وحسب هذه الخطة فإن القدس الفلسطينية ستكون في أبو ديس. أما بالنسبة للاجئين الفلسطينيين فقد تطرقت الخطة بالحديث عن تعويضهم بشرط أن يتنازلوا عن حقهم الشرعي بالعودة. وبالإضافة لذلك ستكون الدولة الفلسطينية الجديدة منزوعة السلاح وسوف تدفع لإسرائيل ثمن توفير الأمن والحماية العسكرية.

وفي حقيقة الأمر فإن الكثير من الأموال التي تعهدت الولايات المتحدة بتحويلها للشرق الأوسط، والتي مجموعها ٥٠ مليار دولار، ستذهب في نهاية المطاف إلى إسرائيل، حيث تعهدت دول الخليج العربي بدفع نحو ٣٠ مليار دولار لدولة فلسطين الجديدة على مدار خمس سنوات كحافز للفلسطينيين ليتخلوا عن تطلعاتهم وآمالهم الوطنية وحقهم في تقرير المصير وتكاملهم كشعب واحد. وبالنظر إلى حقيقة أن السلطة الفلسطينية والمؤسسات الدولية قد انفقت حوالي ٣٥ مليار دولار في فلسطين منذ اتفاق أوسلو بدون أي أثر مستدام، فمن المتوقع أن يستمر الاعتماد على المساعدات المالية، وأن يستمر الوضع الراهن كما هو في ظل تمويل دول الخليج وأمريكا. وبالواقع ستكون المساعدات المالية وسيلة لتمويل نظام القمع وإدارة الوجه المزيف لدولة فلسطين الجديدة، حيث أن الخطة تحرم الفلسطينيين من السيطرة على مواردهم وحدودهم، وموانئهم البحرية والجوية كي يتمكنوا من بناء اقتصاد حقيقي.

وحسب بعض المحللين السياسيين فإن الفلسطينيين يواجهون أسوأ وضع منذ النكبة في عام ١٩٤٨، لأن الخطة هي بمثابة نهاية

لأي حل عادل يضمن العيش الكريم للفلسطينيين. بالإضافة إلى التوجهات التوسعية الاستيطانية المستمرة وما يتخللها من انتهاكات لحقوق الانسان، بما في ذلك الهدم والتهجير والمصادرة والاعتقالات والوحشية والعقاب الجماعي والنظام القانوني المزدوج والحصار والضم الذي تضفي عليه إسرائيل صفةً قانونية وغيرها. وما يزيد الوضع سوءاً هو حجز إسرائيل لجزء من العائدات الضريبية الخاصة بالسلطة الفلسطينية، والتي يتوجب على إسرائيل تحويلها للسلطة الفلسطينية حسب اتفاق أوسلو، حيث تحتجز إسرائيل الأموال التي تدفعها السلطة الفلسطينية كرواتب واعانات لعائلات المعتقلين السياسيين والشهداء والجرحى بفعل اعتداءات الجيش الإسرائيلي.

هناك انحسار للأمل ترافقه قيود اقتصادية ومعدل بطالة مرتفع ناتج عن كون السوق الفلسطيني مقيداً اقتصاديا، وهذا سيؤدي لإشعال فتيل التوتر الداخلي والعنف والموت «في ظروف غامضة».

إن المجتمع المدني الفلسطيني الذي يتولى الوقوف بوجه الإجراءات الاحتلالية كلٌ في مجال تخصصه، يواجه عقبات متزايدة في أداء واجباته الأساسية، فهناك حملات مستعرة وجهود لتجريم حركة مقاطعة إسرائيل وأشكال أخرى من المقاومة السلمية، ومحاولات لربط أي نقد لإسرائيل بمعاداة السامية، والتي تديرها وزارة الشؤون الاستراتيجية الإسرائيلية والمؤسسة الإسرائيلية للرقابة على مؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني وغيرهم، حيث أدى ذلك إلى تداعيات ملحوظة على التمويل الممنوح للفلسطينيين، بسبب إذعان العديد من المانحين والدول للضغوط الإسرائيلية. وبالرغم من هذه الظروف القاسية، إلا أن مركز القدس سيواصل عمله من خلال أربعة توجهات استراتيجية هي؛ أولا: تقليص الضرر الناتج عن ممارسات السلطات المختلفة بما يخص تدمير الممتلكات وانتهاك الحق في المعيشة وتعزيز صمود الشعب الفلسطيني. ثانياً: التأثير على السياسات الداخلية لتكون أكثر انسجاماً مع احتياجات المواطن الفلسطيني ومنسجمة مع المعايير الوطنية والدولية لحقوق الانسان. ثالثاً: مواصلة مطالبة المجتمع الدولي الإيفاء بالتزاماته تبعا للقانون الدولي خصوصا فيما يتعلق بالمساءلة وحل الدولتين. رابعاً وأخيراً، المساهمة في الحفاظ على الأمل.

أمين عنابي

رئيس مجلس الإدارة

عصام عاروري

المدير العام

من نحن

منذ اكثر من اربعة عقود على تأسيسه من قبل لجنة الصداقة الامريكية (كويكرز) في العام ١٩٧٤، ما زال مركز القدس للمساعدة القانونية وحقوق الانسان يعمل على صون حقوق الفلسطينيين من خلال تقديم المساعدة القانونية المجانية، ونشر الثقافة الحقوقية وتعزيز المعرفة القانونية، و(حديثاً) تفعيل اليات الضغط والمناصرة الدولية. وبينما تحولت مجالات تدخله لتستوعب الاحتياجات الناشئة على مر السنوات. وقف مركز القدس للمساعدة القانونية وحقوق الإنسان دفاعاً عن حقوق الإنسان بغض النظر عن المنتهك وأي وجه من الكرامة الإنسانية تم انتهاكه. ولهذه الغاية، فإن تغطية مركز القدس للمساعدة القانونية وحقوق الإنسان تمتد لمحاسبة الحكومة الإسرائيلية (في القدس المحتلة)، وجيشها (في المناطق المصنفة ج)، بالإضافة إلى السلطة الفلسطينية في المناطق والمجلات الخاضعة لسيطرتها.

الرؤيا

مجتمع فلسطيني حر ومستقل يقوم على اسس العدالة وتصان فيه الكرامة الانسانية.

الرسالة

نحن مؤسسة حقوقية فلسطينية، توفر التمثيل القانوني لضحايا سياسات الاحتلال التوسعية، وتمكنهم من حماية حقوقهم والدفاع عنها، وذلك استنادا الى القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الانسان؛ باستخدام الأليات القانونية المتاحة، وادوات الحشد والمناصرة لتفعيل اليات المساءلة والحث على المحاسبة وعدم الافلات من العقاب محليا ودوليا، وبشكل خاص جرائم التهجير القسري الاحتلالية وحماية السكان الخاضعين للاحتلال، وتحمل الاحتلال لمسؤولياته في توفير الخدمات الأساسية. ونعمل على نشر الثقافة الحقوقية وتعزيز المعرفة القانونية، في مناطق الولاية القانونية الفلسطينية ومراقبة السياسات والتشريعات والممارسات لضمان انسجامها مع المعايير الدولية والاتفاقيات التي انضمت اليها دولة فلسطين تباعا منذ عام ٢٠١٤. وبما يعزز صمود الشعب الفلسطيني ويعمق تمسكه بكرامته.

تدخلات عمل المركز

التوسع الاستيطاني

تعمل إسرائيل على تحقيق أهدافها التوسعية في القدس والضفة الغربية جزئياً من خلال توسيع المستوطنات والممارسات التي تخدم هذا الهدف، حيث تقع ٤٣% من مساحة الأراضي الفلسطينية المحتلة تحت سيطرة ١٣٠ مستوطنة مرخصة من الحكومة الإسرائيلية وأكثر من ١٠٠ مستوطنة غير قانونية، والتي تضم بمجملها ٦٥١,٠٠٠ مستوطن، حيث يقيم ٤١٣,٠٠٠ مستوطن في مناطق «ج»، و٢٣٨,٠٠٠ مستوطن في القدس الشرقية، وهو ما يعد انتهاكا للقانون الدولي وخاصة معاهدة جنيف الرابعة، والذي ينص بوضوح على منع توطين مواطني دولة الاحتلال في الأراضي التي تحتلها، وقد تم تنفيذ ذلك من خلال اصدار عدة قوانين تنتهك حقوق الانسان مثل هدم المنازل ومصادرة الأراضي والتهجير القسري للبدو والعنف الذي يمارسه المستوطنون، بالإضافة لإنكار حق الفلسطينيين في تقرير مصيرهم والاستفادة من مواردهم الطبيعية وممتلكاتهم الخاصة والتمتع بالسكن اللائق وحرية التنقل والأمن الشخصي.

لقد كان للتوسع الاستيطاني الإسرائيلي دورٌ كبير في محاصرة سائر المحافظات الفلسطينية، مثل محافظة قلقيلية وزيادة معاناتها وكذلك محافظة طولكرم التي تنتظر مصيراً مشابهاً، حيث تقع على الخط الأخضر وتمتد حدودها الغربية بالكامل بمحاذاة الحدود الإسرائيلية، وتعتبر هذه المحافظة تربة خصبة للأهداف التوسعية الإسرائيلية في الضفة الغربية، لضمان التواصل الجغرافي بين المستوطنات من جهة ومع إسرائيل من جهة أخرى، على حساب أمن ومعيشة الفلسطينيين وحقوقهم. وتشكل المستعمرات الإسرائيلية المتواجدة على اراضي محافظتي طولكرم وقلقيلية أحياء قريبة للمدن الإسرائيلية الرئيسية مثل تل أبيب ونتانيا، كما أنها توفر مناطق صناعية لإسرائيل، تو ملاذا آمنا للتهرب من القوانين البيئية والعمالية واحتكار الموارد الطبيعية المسلوبة واستغلال العمال الفلسطينيين كعمالة رخيصة.

وفي حال تنفيذ التوسع الاستيطاني، بما في ذلك الطرق الالتفافية والحواجز العسكرية والجدار، ستشكل المستوطنات تجمعاً محاطا بجدار الضم وسيؤدي ذلك إلى محاصرة مدينة طولكرم وعزلها عن محافظة قلقيلية، وضم المزيد من الطرق والموارد الطبيعية المسلوبة ما سيزيد من معاناة القرى في المنطقة والتي قد يتم ربطها بنقاط عبور صغيرة لدخول وخروج السكان.

أحد الأمثلة على ذلك مستعمرة «افني حيفيتز» التي تأسست بقرار حكومي إسرائيلي عام ١٩٨٤ واستولت على ١٣٠٠ دونم، أغلبها من أراضي قرية «شوفة»، ثم توسعت إلى القرى المحيطة، بالإضافة الى المخططات التوسعية داخل المستوطنة، حيث يتم في الشمال الشرقي للمستعمرة بناء منطقة سكنية تسمى «كيديم» وتتألف من ١٠٨ وحدات سكنية ويتم الترويج لها على أنها مستعمرة منفصلة استناداً إلى خطة بناء من العام ١٩٩٨، وستكون مستعمرة «كيديم» مستقلة إدارياً، ما يعني أنها ستتمكن من الاعتداء على الأراضي الفلسطينية بشكل أكبر مقارنة بما لو كانت جزء من مستعمرة «افني حيفيتز» (السلام الان ٢٠١٨، تقرير البناء السنوي).

الأمر الأكثر تهديداً هو المنطقة الصناعية المخطط إقامتها إلى الجنوب الشرقي من مستعمرة «افني حيفيتز» والمسماة (بوستاني حيفيتز، خطة رقم ١٥٨-T) والتي يقع مخططها على ٧٨٨ دونما من أراضي شوفة وخربة جبارة وفرعون والراس من أجل التوسع التجاري والصناعي. وقد أقرت الإدارة المدنية الإسرائيلية خطة بناء «بوستاني حيفيتز» في ٦-١٢-٢٠١٨ وعرضتها للجمهور لاستقبال الاعتراضات بتاريخ ٧-١١-٢٠١٩ ولغاية ٦٠ يوماً. وتم نشر الخطة على الموقع الرسمي للإدارة المدنية الإسرائيلية بتاريخ ٧-١١-٢٠١٩ وفي الصحف الإسرائيلية، فنشرت في صحيفة «معاريف» بتاريخ ١٤-١١-٢٠١٩، وفي صحيفة

«معاريف بوكِر» بتاريخ ١٥-١١-٢٠١٩، وكذلك في بعض الصحف الصادرة في اسرائيل بالعربية بتاريخ ١٨-١١-٢٠١٩ (كصحيفة صوت العرب)، ومن الملاحظ ان نشر خطة البناء في هذه الصحف لا تتيح للسكان االفلسطينيين المتضررين الوصول اليها (الموقع الرسمي للإدارة المدنية الإسرائيلية).

في المقال المنشور في صحيفة «إسرائيل اليوم» بتاريخ ٣١-٨-٢٠١٩، للكاتب «جلعاد زويك» والمعنون «الفلسطينيون يؤخرون تأسيس منطقة صناعية في السامرة»، يوضح الكاتب أن هناك جهودا حثيثة لمجموعات داعمة للمستوطنين للإسراع بتنفيذ خطة بناء «بوستاني هيفيتز».

(https://www.israelhayom.co.il/article/687645)

ونظم «يوسي داغان» رئيس مجلس إدارة ما يسمى «المجلس الإقليمي في السامرة» زيارة للمنطقة في تشرين أول ٢٠١٨ لوزير الاقتصاد الإسرائيلي «إيلي كوهين» والذي صرّح لاحقاً أن منطقة «بوستاني حيفيتز» تعد أولوية للوزارة، وأرسلت مؤسسة «ريجافيم» وهي مؤسسة مناصرة للاستيطان الاستعماري والمستوطنين رسالة عاجلة بالتعاون مع «المجلس الإقليمي في السامرة» لرئيس الوزراء الإسرائيلي «بنيامين نتنياهو» والإدارة المدنية ووحدة المراقبة والشرطة الإسرائيلية، تطالب فيها بتنفيذ قرارات الهدم والاخلاء ضد الفلسطينيين من أجل تمهيد الطريق لتنفيذ مخطط «بوستاني حيفيتز».

وصرح مسؤول في مكتب رئيس الوزراء الإسرائيلي لصحيفة إسرائيل اليوم «أن جهات تنفيذ القانون في يهودا والسامرة يحكمها نظام تنفيذ القانون، ونحن نعمل باتجاه تطوير المنطقة الصناعية في «افني حيفيتز» خلال شهر آذار، حيث أن هذه القضية لا تزال حاليا في مرحلة الإجراءات الإدارية، وسيتم النظر فيها بأقرب فرصة ممكنة من قبل الجهات المعنية». وكان رد الإدارة المدنية الإسرائيلية على الرسالة أن «القضية معروفة لدى جهات تنفيذ القانون وأنها لا تزال قيد الإجراءات الإدارية، وعندما يصدر قرار بخصوصها ستعمل الإدارة المدنية وفقاً لذلك القرار». ويرى مركز القدس أن هذه التصريحات حول «الإجراءات الإدارية» لا تشير إلى رغبة الإسرائيليين بتطبيق العدالة وإنما هي مجرد خطوات إجرائية لتوفير غطاء «قانوني» للأهداف التوسعية الخفية لإسرائيل.

وقد أدرك مركز القدس حقيقة هذه النوايا من خلال رصد الممارسات الإسرائيلية على الأرض، حيث تم رصد اصدار عشرات أوامر الهدم والاخلاء لأهالي المنطقة والتي وصل مركز القدس منها ما مجموعه ٩٦ قضية هدم وتهجير. وقد تطرقت المحكمة العسكرية الإسرائيلية لهذه الخطة خلال المرافعات التي تضمنت قضايا هدم واخلاء في قرية خربة جبارة. وكانت الحكومة الإسرائيلية قد أعلنت عن تخصيص مساحات كبيرة من اراضي القرية والمناطق المجاورة كـ «أراضي دولة» وذلك قبل اصدار أوامر الهدم والاخلاء، مما أضعف إمكانية التدخل القانوني للدفاع عن القضايا الفردية، ونتيجة لذلك، تبنى مركز القدس منهجية قانونية انقسمت الى مرحلتين، أولاً: رفع القضايا الفردية من خلال القنوات القانونية المتاحة بالرغم من محدودية فرص النجاح، وثانياً: تقديم التماس مفصل ضد الخطة بحد ذاتها لمجلس التخطيط الأعلى في الإدارة المدنية الإسرائيلية في مستعمرة «بيت إيل» بتاريخ ٩-١-٢٠٢٠ حيث أوضح الاعتراض أن الخطة رقم T-١٥٨ تهدف لمصادرة ٧٨٨ دونما، وتم تقديمه ليمثل عشرين فرداً يمتلكون الأراضي في المنطقة، وثلاثة مجالس محلية (شوفه وخربة جبارة والراس في محافظة طولكرم)، وفيما يلي ملخص للحجج القانونية التي قدمها مركز القدس في الالتماس:

حاول واضعو الخطة بشكل مقصود منع العامة من الاعتراض على الخطة من خلال نشرها في صحف غير معروفة، أو غير متوفرة لأصحاب الأراضي والمجالس المحلية المتضررين من الخطة، أي نشرها للاعتراض في الصحف الإسرائيلية كما أسلفنا، وقد تم فعل ذلك بهدف استنفاذ مهلة الستين يوما المخصصة للاعتراض، دون تقديم اية اعتراضات، كون هذه الصحف لا تصل لسكان القرى المستهدفة.

اشترطت الإدارة المدنية الإسرائيلية أن يقدم الأفراد الذين يرغبون بالاعتراض على الخطة وثائق واثبات الملكية وخرائط المساحة، ويعتبر ذلك مكلفاً جداً، لأن عدد الدونمات المشمولة بالمصادرة هو ٧٨٨ دونما، بالإضافة إلى أن تنفيذ عملية المسح يعد صعباً وخطيراً، لأن الأراضي ذات العلاقة قريبة من الجدار ومستوطنة «افني حيفيتز».

من المفترض أن يتم استخدام الأراضي المصنفة «كأراضي دولة» للمصلحة العامة للسكان، ولكن المسعمرة المقترحة ستوقع الضرر على القرى في المنطقة وعلى سُبل عيش السكان المحليين، حيث بدلا من الاستفادة من هذه الأراضي لتوسيع المخططات الهيكلية لهذه القرى لموائمة الزيادة الطبيعية للسكان، سيتم استخدامها لاهداف توسعية استيطانية. وأوضح مركز القدس أن محاميه تولوا عشرات قضايا الهدم والاخلاء لمبان واقعة على أراض خاصة تعود ملكيتها للمواطنين ولكنها تقع خارج المخططات الهيكلية للقرى المستهدفة.

بما يخص الأراضي التي تم الإعلان عنها كـ «أراضي دولة» أوضح مركز القدس أن دائرة ترسيم الحدود في الإدارة المدنية الإسرائيلية لا تملك الصلاحية لإعلان أن منطقة معينة هي أرض دولة أم لا، وإنما ينحصر دورها برفع التوصيات لدائرة أراضي الدولة في الإدارة المدنية حول تحديد منطقة معينة كأراضي دولة، والتي بدورها تعلن عن عملية استقبال الاعتراضات، ويكون القرار النهائي في يد المحكمة العليا الإسرائيلية (وهذا حسب الإطار القانوني المعمول به، أي العثماني والأردني والاوامر العسكرية الإسرائيلية). ولم يتم اتباع هذا الاجراء في قضية المستوطنة المقترحة.

وفقا لاتفاقية أوسلو يجب أن تنتقل السلطة على الأراضي المصنفة «ج» الى السلطة الفلسطينية خلال ١٨ شهرا من تاريخ توقيع الاتفاقية، وكان من المفترض تشكيل مجلس التخطيط الفلسطيني، ولكن لم يتم الالتزام بأي من هذين الالتزامين.

تنتهك هذه الخطة القانوني الإنساني الدولي، حيث تنتهك معاهدة جنيف الرابعة وذلك بتوطين مواطني دولة الاحتلال في الأراضي التي تحتلها، إضافة الى سلب ومصادرة الممتلكات الخاصة بالاشخاص المحميين، ناهيك عن الانتهاكات الأخرى المتعلقة بالتوسع الاستيطاني في الأراضي المحتلة.

تتوافق الخطة مع مساع سابقة للتهرب من قوانين البيئة الإسرائيلية من خلال نقل الصناعات الإسرائيلية إلى المناطق المحتلة، وتشمل صناعات الغاز الكيماوي والالياف الزجاجية والمعادن الثقيلة، والتي تنتج عنها مخلفات تعمل على تدمير البيئة الفلسطينية، حيث يتم التخلص من النفايات الخطيرة الناتجة منها بطرق غير قانونية تؤثر على المناطق الزراعية الفلسطينية.

تم تحديد جلسة للنظر في القضية التي رفعها المركز بتاريخ ٩-٣-٢٠٢٠ وهو ما يوحي باستعجال الإدارة المدنية الإسرائيلية للمضي قدماً بتنفيذ الخطة، وقد تم تأجيل الجلسة لأن الإدارة المدينة أوضحت أنها بحاجة لمزيد من الوقت لترجمة الوثائق التي قدمها مركز القدس.

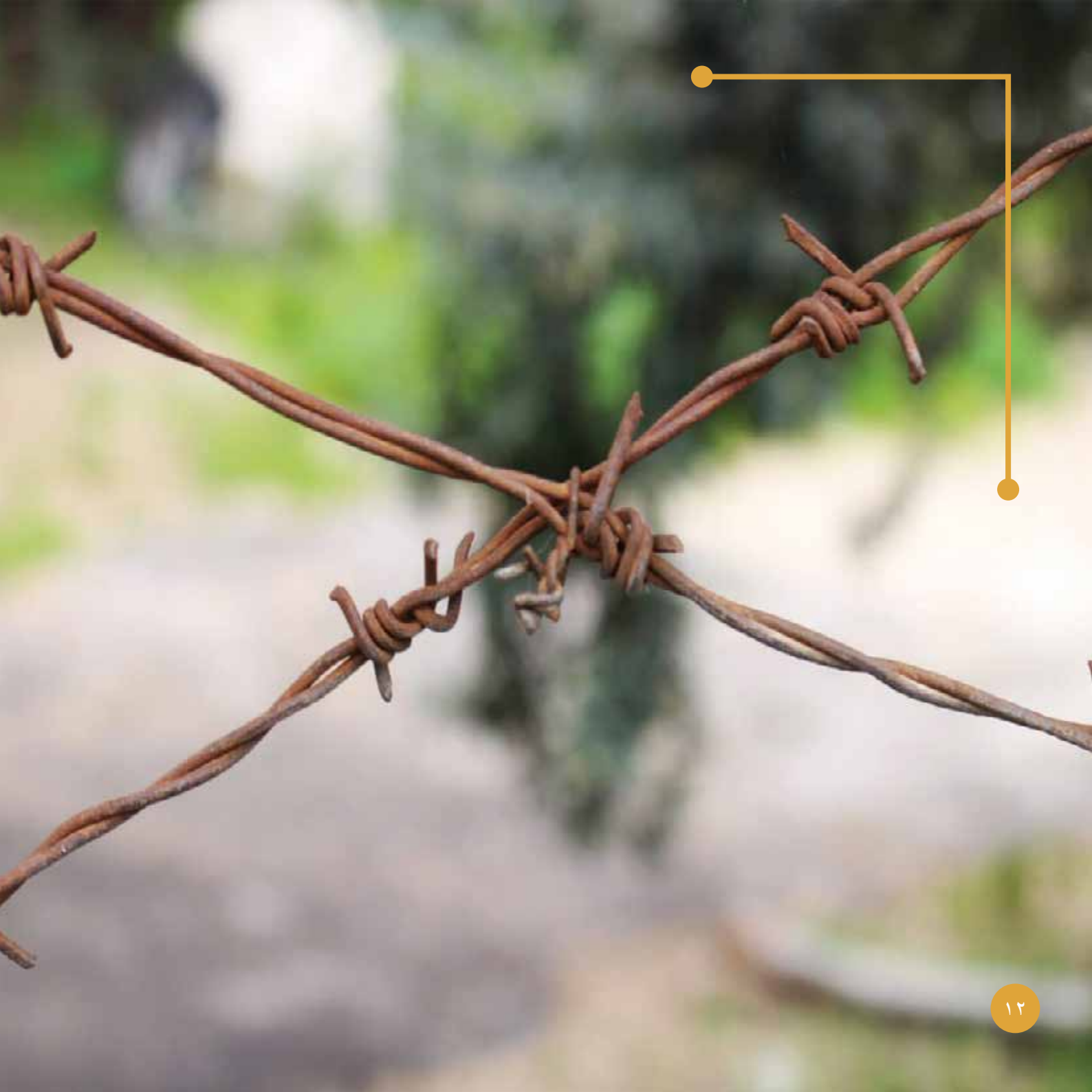

مصادرة الأراضي

كانت مصادرة الأراضي والسيطرة على الموارد الطبيعة، وما زالت، حجر الأساس لتنفيذ السياسات الإسرائيلية التوسعية في الضفة الغربية والقدس الشرقية. فتضمنت إجراءات تهدف الى تسهيل مصادرة الأراضي مثل تجميد عملية تسجيل الأراضي وإنشاء المناطق العسكرية تحت ذريعة الأمن، وإصدار القرارات العسكرية بشكل مستمر وإعادة تصنيف الأراضي ذات الملكية الخاصة وبناء المستوطنات وما يرافقها من تطوير للبنى التحتية، وكذلك بناء جدار الضم والتوسع.

وهذا بمجمله يشكل انتهاكاً للعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والمادة ٢٦ من لوائح لاهاي لعام ١٩٠٧، والاعلان العالمي لحقوق الانسان لعام ١٩٤٨، والمادة ٤٧ من ميثاق روما لعام ١٩٥٧، والتي تنص جميعها على ان مصادرة الممتلكات الخاصة بالسكان المحميين من قبل دولة الاحتلال يعتبر انتهاكا جسيما للقانون الدولي. وفي حالة الضفة الغربية، فإن ٦٠% من مساحتها مصنف كمنطقة «ج» وتقع بالكامل تحت السيطرة الإسرائيلية، حيث تمنع الإدارة المدنية الإسرائيلية البناء على أكثر من ٧٠% من مساحة هذه المنطقة وتفرض قيوداً عديدة للبناء على المساحة المتبقية والتي تشكل ٣٠%، وهذا يترك للفلسطينيين ما مساحته ١٠% من المنطقة «ج» و١٣% من مساحة القدس الشرقية المكتظة أصلاً بالسكان من أجل التوسع، وذلك حسب إحصائيات مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية التابع للأمم المتحدة "OCHA".

محاولة سلب قرية شقبا متنفس الأطفال الوحيد

وتعتبر قرية «شقبا» والتي تقع الى الشمال الغربي لمدينة رام الله وتضم أكثر من ٤٢٠٠ نسمة إحدى القرى المتضررة من النشاط الاستيطاني الإسرائيلي في الضفة الغربية، حيث تقع القرية بين ثلاث مستوطنات (هي بيت أرييه من الشمال، ونيلي ونعالي من الجنوب) والتي تحاصر القرية من خلال طرقها الالتفافية والحواجز العسكرية، علاوة على أن ٩٢% من أراضي القرية (أي ما يعادل ١٢,٣٥٢ دونما من أصل ١٣,٤٩٠ دونما) تم ضمها للمستعمرات أو أصبحت غير صالحة للاستغلال أو التطوير لأنها مصنفة كمنطقة «ج». من ناحية أخرى، وفي العام ٢٠١٥ قام السيد رمضان مصري – رئيس مجلس قروي شقبا في ذلك الوقت – والذي فقد أمل الانتفاع بأراضي القرية المحيطة، بتدشين حديقة صغيرة على قطعة أرض تبرع بها مالكها لتكون متنزهاً لأهالي القرية، وتقول أمل، وهي أم لثلاثة أطفال تبلغ أعمارهم ٢ و٥ و٧ سنوات، أنها تزور الحديقة لأنها المتنفس الوحيد للأطفال في القرية ومكان آمن لهم للعب، وهي سعيدة جدا بوجود مثل هذه الحديقة في القرية.

وفي شهر كانون الثاني من العام ٢٠١٦ تلقى المجلس القروي اخطاراً بوقف العمل في الحديقة، الذي توجه بدوره لمركز القدس لتلقي المساعدة القانونية. تبنى المركز القضية وقدمت الدائرة القانونية فيه طلب ترخيص على الفور للهيئة العليا للرقابة في «بيت إيل» في أيلول من العام ٢٠١٦ الا انه تم رفض الطلب. وعليه تقدم مركز القدس باستئناف، وتبعه تقديم شرح مفصل عن حاجة القرية لمثل هذه الحديقة والذي تم رُفضه أيضاً. وبعد استنفاذ الطرق القانونية مع الإدارة المدنية، توجه مركز القدس إلى المحكمة العليا الإسرائيلية حيث عُقدت العديد من الجلسات المكثفة وبتاريخ ٢٥-٣-٢٠١٩ حصل محامو مركز القدس على قرار إيجابي بإلغاء الهدم للحديقة مما كان له الأثر الإيجابي على سكان القرية.

وما هذه القضية إلا مثال على ما يواجهه الفلسطينيون من قيود تحرمهم من استغلال أراضيهم ومواردهم، وذلك من خلال استهدافهم بأوامر الهدم وإيقاف العمل ومصادرة الأراضي واعلانها كاراضي دولة او مناطق عسكرية مغلقة...الخ. وخلال العام ٢٠١٩ قدم المركز المساعدة القانونية اللازمة لـ٦٢ عائلة فلسطينية لاسترداد أراضيها (منها ١٤ قضية جديدة و٤٨ قضية متراكمة من سنوات سابقة).

هدم المنازل والممتلكات والمنشآت العامة

في المناطق التي ما زالت قابلة لتوسع الفلسطينيين (١% من منطقة «ج» و١٣% من القدس الشرقية) هناك العديد من القيود المعقدة التي تمنع الفلسطينيين من الحصول على تصاريح بناء أو تحمّل تكاليفها. وتنتهج إسرائيل سياسة عدم التخطيط في مناطق «ج» وهذا يمنع الحصول على تراخيص البناء، كما يعاني المقدسيون من الاكتظاظ السكاني وارتفاع تكاليف الحصول على تراخيص البناء بشكل كبير، وهذا بمجمله يساعد إسرائيل على تنفيذ عمليات الهدم وعدم إعطاء الفرصة الكافية للاعتراض، ما يعد انتهاكاً للحق في السكن في العديد من الاتفاقيات الدولية التي وقعت عليها إسرائيل (مثل الإعلان العالمي لحقوق الانسان، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، واتفاقية القضاء على التمييز العنصري، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، ولجنة حقوق الطفل وغيرها)، فضلا عن أنه يندرج في اطار التهجير القسري عن طريق خلق بيئة قسرية غير قابلة للحياة، والتهجير القسري يصنف أنه جريمة حرب استنادا الى القانون الدولي الانساني.

كما أن قيام إسرائيل باستهداف منشآت عامة كأماكن العبادة والصحة والمدارس يعد انتهاكاً صارخا لحقوق الانسان الغير قابلة للتصرف، مثل حرية العبادة وحرية الحصول على الخدمات الصحية والتعليم، والتي نص عليها الإعلان العالمي لحقوق الانسان للعام ١٩٤٨ كحقوق مكتسبة، كما وشددت عليها اتفاقيات عدة كاتفاقية حقوق الطفل للعام ١٩٨٩. وتجدر الإشارة أن الاحتلال الإسرائيلي قام بهدم ٦٢٣ منشأة خلال العام ٢٠١٩ في الضفة الغربية، ما أدى إلى تهجير ٩١٤ مواطنا (من ضمنها هدم ٢١٤ منشأة في القدس وتهجير٣٤٧ مواطنا) وذلك حسب احصائيات «مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية التابع للأمم المتحدة "OCHA".

وفي سنة ٢٠١٩ أصدرت إسرائيل ٢٢١ قرار هدم وتهجير في المناطق الجغرافية التي يعمل بها مركز القدس حيث تبنى المركز ٢٠٤ قضايا منها، أي ما نسبته ٩٢% من القرارات بينما تابعت مؤسسات أخرى ال ٨% المتبقية من القضايا، هذا بالإضافة لمتابعة مركز القدس ل ٢,٢٥٤ قضية هدم وتهجير متراكمة من السنوات السابقة.

أدى قيام إسرائيل بتقييد عملية البناء في القدس إلى نقص في الوحدات السكنية للمقدسيين مما رفع أسعار تأجير الشقق لحوالي أربعة أضعاف بالمقارنة مع أحياء قريبة في باقي الضفة الغربية، وهذا بدوره خلق بيئة قاهرة تدفع المقدسيين نحو الهجرة القسرية من المدينة.

قصص النجاح

هدم المنازل والمنشآت

حماية منجرة من الهدم في قرية دوما

في قرية دوما النائية والواقعة الى الجنوب الشرقي لمدينة نابلس، وفي العام ٢٠٠٧ على وجه التحديد، بنى المواطن (أ.د) منزلا ومنجرة على قطعة الارض الوحيدة التي يملكها، بغرض تامين مسكن لعائلته التي تتكون من ثمانية افراد، الاب والام وستة اطفال كلهم دون سن الثامنة عشرة. لسوء حظه، تقع قطعة الأرض التي تم البناء عليها، في المناطق المصنفة «ج»، تبعا لتقسيمات اتفاقية اوسلو للأراضي. في العام ٢٠٠٨ تلقت العائلة اخطارا بهدم المنزل والمنجرة، وذلك ضمن حملة توزيع اخطارات هدم شملت أكثر من ٢٠ منشاة ومنزلا في القرية. تسلم المواطن اخطار الهدم باليد من قبل

ضابط اسرائيلي تابع للادارة المدنية، والذي قال له «هذه الاراضي تابعة لدولة اسرائيل، لا يجب ان تبنوا فيها، اشتروا ارضا وسط البلد وابنوا هناك». توجه المواطنون الذين تلقوا الاخطارات الى المجلس القروي، الذين بدورهم حولوهم الى وزارة الحكم المحلي لاخذ الاستشارة القانونية. وعمل المواطنون على تحضير الاوراق المطلوبة لمواجهة قرار الهدم.

بناء على توصية من مواطنين اخرين في القرية، كانوا قد تلقوا اخطارات هدم في وقت سابق وتبنى مركز القدس قضاياهم، توجه المواطن (أ.د) الى مكتب مركز القدس في رام الله، وكان الوقت المتبقي لتنفيذ قرار الهدم يومان فقط، ومباشرة تبنى المركز القضية، وبناء على خبرته، عمل على تجهيز ملف القضية وتقديمها الى اللجان ذات الصلة في بيت ايل. نجح المركز في تجميد تنفيذ قرار الهدم في حينه. وعبر المواطن (أ.د) عن حالة التجميد بقوله «لولا حماية مركز القدس لبيتنا لكنا تشردنا انا وزوجتي واطفالي، ما في النا محل تاني نروح عليه، كان عشنا في خيمة».

استمر محامي المركز في متابعة القضية منذ تلك اللحظة، وتواصل مع المواطن بشكل مستمر ليضعه في صورة تطور الاجراءات القانونية الخاصة بقضيته. وعند استنفاذ كافة الإجراءات القانونية، في العام ٢٠١٩، تم رفع القضية للمحكمة الاسرائيلية العليا للنظر فيها.

وعند مقابلته، اكد المواطن (أ.د) على اهمية دور مركز القدس في حماية منزله ومنازل مواطنين اخرين في القرية، وثمن عاليا الخدمات القانونية التي يقدمها المركز بالمجان، واكد على ان التوجه الى محام خاص يكلف الاف الشواقل (تجاوزت في حالة موثقة لدينا ٣٥ الف شيكل) ، لا تستطيع اغلب الاسر التي تواجه اخطارات الهدم تحملها. ووجه شكره للمركز على الاهتمام والمتابعة الحثيثة التي يوليها لمثل هذه القضايا، واكد على اهمية ورش رفع الوعي بكيفية التعامل مع اخطارات الهدم، وعلى الاستشارات القانونية التي يقدمها محامو المركز خلال الزيارات المتكررة للعيادة القانونية التابعة للمركز لقرية دوما.

اما فيما يتعلق بالمنجرة، فقد مرت بنفس الإجراءات، حيث توجه المواطن (أ.د) الى مركز القدس بعد ان تسلم اخطار هدم بشأنها. مرت إجراءات تجميد عملية الهدم ومساعي حمايتها بنفس الإجراءات التي مرت بها معاملة المنزل، حيث تبنى المركز كذلك قضية الهدم، واعد محامو المركز الاوراق المطلوبة للقضية، وتم تقديمها للجان المختصة في بيت ايل وعند استنفاذ الاجراءات القانونية المتاحة، تم رفعها بعد ذلك للمحكمة الاسرائيلية العليا. وما زالت المنجرة، كما المنزل قائمة. يعمل في المنجرة ٣٠ مواطنا ٤ منهم من ذوي الإعاقة. يقول المواطن (أ.د)، ان المركز بحمايته للمنجرة قد حمى مصدر الدخل الوحيد لثلاثين مواطنا وعائلاتهم، وحماهم من ان يتحولوا الى ايدي عمل رخيصة في المستوطنات الاسرائيلية المجاورة.

ويضيف المواطن (أ.د) ان بيته لا يشكل اي نوع من الخطر على امن اسرائيل ولا يوجد اية مستوطنات قريبة من البيت والمنجرة التي يمتلكها، ولا يوجد اي سبب امني لهدم المنزل والمنجرة، بل ان الامر يعود لمخططات الاحتلال في ابقاء اكبر مساحة من الاراضي المصنفة «ج» فارغة من الفلسطينيين، لتسهيل الاستيلاء عليها لصالح التوسع الاستيطاني المستعر في المناطق المصنفة «ج» خلال الاعوام الماضية.

حماية جمعية نسوية من الهدم في برطعة الشرقية

حمى مركز القدس خلال العام ٢٠١٩ جمعية نسوية لتربية الدواجن في قرية برطعة الشرقية الواقعة إلى الشمال الغربي من محافظة جنين من الهدم. وتعاني قرية برطعة الشرقية من تضييق الخناق عليها، حيث يحيط بها جدار الضم والتوسع الى جانب مستوطنة مقامة على أراضي القرية، هذا ناهيك عن الممارسات الاسرائيلية الاخرى كانتشار الحواجز العسكرية التي تُفتح في أوقات محددة خلال اليوم، إضافة الى مصادرة الأراضي والممتلكات والموارد وعزلها خلف سياج المستوطنة. وفي بيئة خانقة كهذه واجهت السيدة آمنة وعشر عائلات أخرى تعتمد معيشيا على الجمعية تحديات جديدة بدأت في آذار ٢٠١٢ ، عندما تلقت اخطارا بالهدم «لبركس» أقامته على المزرعة التي تمتلكها، وعليه توجهت العائلات لمركز القدس للحصول على المساعدة القانونية في مثل هذه القضايا، حيث بدأ محامو المركز بدورهم الإجراءات القانونية اللازمة لحماية المزرعة حتى الحصول على حكم نهائي، حيث قدم المحامون طلب ترخيص للبناء، وتم تقديم التماس للمحكمة بهذا الخصوص، واستمرت الإجراءات القانونية لحماية المزرعة من الهدم، الى حين صدور قرار نهائي إيجابي بعدم هدم المزرعة في شباط من العام ٢٠١٩.

هدم ومصادرة المنشآت العامة

مدارس التحدي

مدرسة ظهر المالح

الى الشمال الغربي من محافظة جنين عزل جدار الضم والتوسع بشكل كامل العديد من التجمعات السكانية الفلسطينية، كتجمع ظهر المالح ووادي الخزرك وأم الريحان وبرطعة الشرقية، وذلك من أجل ربط مستوطنات «تل منشة وهينانيت وشاكيد وريحان» باسرائيل. حيث تعيش التجمعات الفلسطينية المذكورة ظروفا معيشية قاسية، فهي مستهدفة بالعديد من«عوامل الطرد» التي ينتهجها الاحتلال كهدم المنازل ومصادرة الأراضي وعنف المستوطنين. هذا إضافة الى التحديات التي يفرضها واقع ان هذه التجمعات معزولة تماما بجدار الضم والتوسع، كوجود بوابات تُفتح في ساعات محددة مما يقيد حرية الحركة وخاصة للطلاب والموظفين الذين يحتاجون الى التنقل اليومي. كما ويعيق وجود هذه البوابات الزيارات العائلية، حيث يتوجب على افراد الاسرة الذين يعيشون خارج هذه التجمعات الحصول على تصاريح زيارة مشابهة لتصاريح زيارة الأسرى، فيمنع أقارب السكان من باقي مناطق الضفة الغربية من زيارتهم خلال مناسبات الزواج أو العزاء إلا من خلال التصاريح والتي ترفض إسرائيل طلبات الحصول عليها غالبا. هذا إضافة الى ما يتعرض له السكان من إذلال وترهيب خلال التفتيش الجسدي تحت تهديد السلاح، خلال عبورهم الحواجز العسكرية. وتتسبب هذه القيود بتأخرالموظفين والطلاب عن أعمالهم ومدارسهم الواقعة داخل الجدار، وكذلك الأمر بالنسبة للمعلمين الذين يعملون في المدارس داخل هذه التجمعات، كما ويُمنع موظفو الصحة الفلسطينيون وسيارات الإسعاف من دخول البوابات

في حالات الطوارئ. وهناك قيود تفرض على إدخال مواد أساسية مثل اللحوم والنبات والحيوانات والاثاث وغيرها، إلا من خلال التنسيق مع إدارة الشؤون المدنية. كما وتؤثر هذه الظروف الصعبة التي تعيشها هذه التجمعات بعزلها عن المناطق الفلسطينية بجدار الضم والتوسع على الحق في التعليم، وهذا ما تعكسه المعدلات المنخفضة لالتحاق الاناث في هذه التجمعات بالتعليم الجامعي.

وبالرغم من ذلك، فإن مصدر القلق الأكبر للعائلات في هذه المنطقة هو محاولة حماية أطفالهم من الترويع اليومي الذي يواجهونه خلال الدخول والخروج عبر الحواجز العسكرية عند ذهابهم وعودتهم من المدارس. وقد أطلقت السلطة الفلسطينية حملة بهدف تأسيس مدارس في المناطق المهمشة لدعم صمود التجمعات، وخصوصا تلك المتضررة من التوسع الاستيطاني، ومنذ العام ٢٠١٦ تم تأسيس ١٧ مدرسة سميت»بمدارس التحدي» في مناطق مختلفة من الضفة الغربية، وقد تلقت معظم هذه المدارس الواقعة في منطقة «ج» إخطارات بالهدم بالرغم من الهدف النبيل الذي تمثله.

وتُعد مدرسة ظهر المالح واحدة من هذه المدارس التي تقاوم إجراءات الاحتلال، حيث تم تأسيسها في العام ٢٠١٨ وكانت عبارة عن مدرسة مؤقتة تتكون من خمس غرف معدنية، تضم ٣٨ طالباً من الروضة ولغاية الصف السابع، وتوفر بيئة تعليمية آمنة وصحية للأطفال،رغم عدم ملاءمة المباني المدن لظروف الطقس في تلك المنطقة. وقد زار المدرسة وفد من ممثلية جنوب افريقيا في فلسطين برفقة أعضاء من مجلس إدارة مركز القدس وموظفيه، والتقوا مديرة المدرسة وأعضاء من الهيئة التدريسية وتلاميذ، وكان واضحا أن المدرسة تقدم بيئة تعليمية امنة للأطفال، ولكنها تفتقر للبنية التحتية الأساسية مثل الطرق غير المعبدة خارج وداخل المدرسة وعدم وجود سقف بين الغرف أو أماكن خارجية للعب، ونقص في الكتب والقرطاسية... الخ.

بالرغم من بناء المدرسة على أرض خاصة متبرَّع بها، تعرضت المدرسة لثلاث عمليات مصادرة بين تشرين ثاني ٢٠١٨ وتشرين أول ٢٠١٩ ، تمثلت بمصادرة معدات ومواد بناء مرتين، وفي المرة الثالثة تمت مصادرة «كارافان» مستخدم كمقصف بكامل محتوياته من طاولات وكراسي وفرن...الخ. ولهذا رفع مركز القدس التماسا ضد عمليات المصادرة الثلاثة للإدارة المدنية في «بيت إيل» ولم يصدر اي رد لغاية الآن. وتجدر الإشارة إلى حدوث تغييرات في إجراءات الإدارة المدنية الإسرائيلية بخصوص الالتماسات المقدمة ضد المصادرات، حيث يتم توجيه الالتماسات من خلال»بيت إيل» وليس من خلال الجهات التي تقوم بعملية المصادرة والتي يسهل الوصول اليها مقارنة مع الإدارة المدنية. وعليه يتوقع مركز القدس أن يستغرق الالتماس عدة أشهر، ولكن بالنهاية ستتم استعادة المواد والمعدات المصادرة مقابل رسوم تغطي التكاليف المزعومة لعملية نقلها وتخزينها، وقد دعا المركز أيضاً مؤسسات الإغاثة الدولية العاملة في المنطقة إلى أهمية مساعدة المدرسة، والتي قامت بدورها بوضع هذه القضية كأولوية للتدخل.

مدرسة واد سلمان

يتعرض التجمع البدوي المعزول في واد سلمان (والذي يقع على جبل ناءٍ في الجنوب الغربي لمدينة رام الله) للعديد من الانتهاكات، من ضمنها استهداف العملية التعليمية، وذلك

باستهداف المدرسة المقامة داخل التجمع باوامر الهدم. فتم بناء المدرسة لتوفير التعليم الأساسي لاطفال التجمع، حيث كان يتوجب عليهم السير على الاقدام لمسافة ثمانية كيلومترات عبر طرق خطرة ووعرة ليصلوا لمدرسة قرية «بيت لقيا» الأقرب اليهم. اما المدرسة المقامة داخل التجمع فهي مكونة من ٣ «كرافانات» معدنية مغطاة بألواح زينكو وقماش صناعي، وتقدم التعليم ل٤٠ طالبا من الصف الأول الى السادس الابتدائي.

وفي شهر كانون أول من العام ٢٠١٨ تلقت المدرسة اخطاراً بوقف العمل، وهو ما يعتبر خطوة أولى لهدم المدرسة، توجه على اثرها سكان التجمع لمركز القدس لطلب المساعدة القانونية، حيث تولى المركز متابعة القضية وتقديم الوثائق المطلوبة وحضور الجلسات، ولا تزال القضية في مراحلها الأولى أمام لجان خاصة تابعة للادارة المدنية الإسرائيلية. وقد تم إبلاغ المركز بوجوب إثبات التجمع ان المنطقة التي يقطنونها هي مكان إقامتهم الفعلي والتاريخي، وكذلك إثبات حاجتهم لوجود المدرسة، وعليه نظم المركز زيارة ميدانية لواد سلمان حصل خلالها على وثائق تعود لعشرات السنوات التي تثبت إقامتهم في المنطقة والتي تم استخدامها لصالحهم في القضية.

ميساء فتاة صغيرة تبلغ من العمر عشرة أعوام، ومتفوقة في دراستها، وهي تحلم أن تصبح معلمة. تقول ميساء ان وجود المدرسة داخل التجمع وفر لها فرصة التعلم والتفوق، حيث انها أمضت سنواتها الدراسية الأولى وهي تمُر من خلال الحاجز العسكري لمستوطنة بيت حورون من أجل الوصول إلى مدرستها في قرية «خربثا» برفقة أخويها اللذين يبلغان من العمر ٨ و١٢ عاما. وقد كانت هذه الطريق متعبة لها نفسياً وجسدياً، حيث تعرضت في الكثير من الأحيان لتفتيش حقيبتها تحت تهديد السلاح، وعانت من الكوابيس، وواجهت صعوبات في التركيز في المدرسة كما أبلغت المدرسة عائلتها، ومن الجدير بالذكر أن العديد من الأهالي في واد سلمان قرروا عدم إرسال بناتهم إلى المدارس لإكمال التعليم، ولذلك تخشى ميساء أن تواجه المصير ذاته لأن مدرسة التحدي الموجودة في مجتمعها توفر التعليم للصف السادس فقط.

التهجير القسري للتجمعات البدوية

استقرت التجمعات البدوية الفلسطينية التي هجرت من النقب بين عامي ١٩٤٨ و١٩٥٠ في أماكن متفرقة من الضفة الغربية قبل احتلالها في العام ١٩٦٧ وقبل تقسيم الأراضي تبعا لاتفاقية اوسلو وتسميتها بمناطق «ج». وقد استهدفت التجمعات البدوية من قبل الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة، حيث ان طبيعة حياتهم البدوية تفرض عليهم العيش في مناطق بعيدة وواسعة ومفتوحة لرعي اغنامهم والمحافظة على خصوصيتهم، وهو ما يتعارض مع الرؤية الاسرائيلية بحصرهم في مناطق مغلقة وضيقة. وفي الواقع فإن تواجد التجمعات البدوية في مناطق حول القدس وغور الأردن يشكل العائق الأخير أمام إسرائيل لضم تلك المناطق لأغراض التوسع لاستيطاني وفصل القدس بشكل كامل عن المناطق المحيطة بها بواسطة المستوطنات. وحسب إحصائيات مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية التابع للأمم المتحدة "OCHA" والتوثيق الميداني لمركز القدس، تعاني معظم التجمعات البدوية من أوامر إخلاء يرافقها استخدام العنف ومصادرة مصادر عيشهم ومنها الثروة الحيوانية والمعدات. وقد أجبرت إسرائيل ٤٦ تجمعا بدويا يضم ١٣٥٨عائلة أن يوافقوا على مخططات غير عادلة لتغيير أماكن إقامتهم بالقوة. وهي مخططات تهدف إلى القضاء على أسلوب حياتهم. ومن الجدير بالذكر أن التهجير القسري للسكان الاصلانيين لدواع أمنية أو عسكرية هو انتهاك للقانون الدولي (إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية والذي تبنته الجمعية العامة في أيلول ٢٠١٧).

اما التجمع البدوي المقام في وادي السيق في غور الأردن، فهو مستهدف بعشرات اوامر الهدم والتهجير، حيث تلقت ١٦ عائلة (تضم ٢٠٠ فرد منهم ٥٠ طفلا) أوامر لوقف العمل بمنازلهم و«بركسات» الحيوانات، المبنية كلها من أعمدة معدنية وقماش القنب. وبالنظر لتاريخ هذا التجمع، فقد تم تهجير اسلافهم للمرة الأولى في العام ١٩٤٨، حيث استقروا بعد ذلك في منطقة دير دبوان في محافظة رام الله، ثم قامت السلطات الإسرائيلية بتهجيرهم مرة أخرى عام ١٩٩٧، وسكنوا أخيراً في وادي السيق في غور الأردن. ويعتبر هؤلاء البدو لاجئين ومواطنين فلسطينيين وأفراد محميين تحت الاحتلال، الا ان ايا من أصحاب الواجب اتجاههم (وهم بدرجات متفاوتة: وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين UNRWA والسلطة الفلسطينية ودولة إسرائيل، المسؤولة الاولى باعتبارها قوة محتلة)، لم يوفروا لهم الخدمات الأساسية كالماء والكهرباء والصحة والتعليم أو الحماية من عنف المستوطنين.

ومما يزيد من هشاشة وضع هذا التجمع، أن الاحتلال الإسرائيلي يطلب إثبات ملكية الأرض من أجل الاعتراض على أوامر الهدم والاخلاء الصادرة بحقهم، بالرغم من حصولهم على قرار من المحكمة الإسرائيلية العليا في العام ١٩٩٧ يقضي ببقائهم في الأراضي التي يقيمون عليها، بموافقة أصحاب الأراضي الفلسطينيين وبمقابل أجرة سنوية.

الا انهم تلقوا أوامر هدم واخلاء في شهري تشرين ثاني وكانون أول من العام ٢٠١٨، وفي أيار من العام ٢٠١٩. ومنذ ذلك الوقت تولى مركز القدس القضايا الفردية نيابة عن التجمع البدوي لمواجهة المساعي الاحتلالية لتهجيرهم من أراضيهم. وعليه نفذ المركز عددا من الزيارات الميدانية للتجمع لتجميع الوثائق والأوراق المطلوبة لتجهيز الالتماسات وتقديمها للمحكمة الإسرائيلية العليا، حيث عقدت المحكمة عدة جلسات حضرها محامو المركز وتناولوا خلالها الحق

الإنساني لتجمع وادي السيق بالبقاء في المنطقة التي يسكنونها، وتسليط الضوء على الانتهاكات الإسرائيلية لحقوق التجمع والمنتهكة للقانون الإنساني الدولي. اما القضايا التي رفعها مركز القدس للمحكمة فهي الان في مراحلها النهائية ويتوقع مركز القدس أن يصدر قرار يمنع ترحيل بدو وادي السق مرة أخرى.

تبلغ سارة ٦٢ عاماً وتعيل أسرتها المكونة من ثلاثة أبناء وخمس بنات، من ضمنهن قاصرتان تذهبان إلى مدرسة التحدي القريبة من المنزل، وتمكنت سارة من إعالة الاسرة من خلال تربية الأغنام وبيع الحليب والصوف في السوق المحلي، وتعيش العائلة في بيتين متنقلين مصنوعين من المعدن وقماش القنب (واحد لها ولبناتها والآخر لأولادها الذكور)، إضافة الى ٣ بركسات مشابهة للأغنام. تحصل سارة على دخل متواضع من عملها هذا ولكنه يحقق لها العيش بكرامة، وتخشى أنه في حال تهجيرها ستفقد قدرتها على الحفاظ على مصدر دخلها، فهذا ما حصل مع سكان بعض التجمعات البدوية التي تم تهجيرها، حيث تحولت للعيش في مناطق فقيرة وأصبح سكانها عمالة رخيصة في المستوطنات القريبة. وقد تبنى المركز قضية التهجير القسري ضد سارة منذ سنوات، وما زال يتابع قضيتها في أروقة اللجان المختلفة التابعة للإدارة المدنية وينتظر قراراً بهذا الخصوص.

وتعتبر قضية سارة إحدى قضايا التهجير القسري التي يتابعها المركز والبالغ عددها ٣٩٢ قضية (حيث تم تبني ٤٤ قضية جديدة في العام ٢٠١٨ ومتابعة ٣٤٨ قضية متبناه من السنوات السابقة) ولا يزال المركز يتابعها جميعاً من أجل حماية نمط الحياة البدوية في الضفة الغربية.

مصادرة المعدات

تحظر المادة (٣٣) من معاهدة جنيف الرابعة لسنة ١٩٤٩ السلب (أي السرقة تحت غطاء الحرب) «لا يجوز معاقبة أي شخص محمي عن مخالفة لم يقترفها هو شخصيا... السلب محظور...». كما وتبعا لمبادئ المحكمة الجنائية الدولية فإن السلب يقع عندما يستولي الجاني على حيازات من مالكها الشرعي دون موافقته. وبالنسبة للاحتلال الإسرائيلي فقد ابتدع طريقتين للسلب او المصادرة (الاول بناء على الأمر العسكري رقم ١٦٥١ لعام ٢٠٠٦، والمصادرة بناء على قرار المحكمة الإسرائيلية العليا رقم ١٦٥١)، حيث أن كلتا الطريقتين لديها مجموعة من الإجراءات لإيجاد مسوغات جنائية أو مدنية لتبرير سلب البضائع والمعدات الفلسطينية. وتبنت الإدارة المدنية الإسرائيلية مؤخرا سياسة معلنة بالتركيز على مصادرة المساعدات الإنسانية الممنوحة من الاتحاد الأوروبي أو الدول الأعضاء.

ينص الأمر العسكري رقم ١٦٥١ (وتحديدا البنود رقم ٦٠-٦٥) للعام ٢٠٠٦، على أنه يمكن مصادرة أية معدات من الفلسطينيين إذا كان استخدامها محل شبهات، وهذا يعطي أفراد الجيش الإسرائيلي السلطة لمصادرة المركبات أو أية معدات أخرى موجودة في مناطق «ج» أو بالقرب من الجدار أو الطرق الالتفافية او الحواجز العسكرية المؤقتة او المناطق العسكرية، وكذلك مصادرة أية معدات يتم نقلها «دون تصريح» مثل الخيام والمساعدات الإنسانية ومواد البنية التحتية مثل مستلزمات الكهرباء والمياه، لمجرد الشبهة. وبالرغم من أن الاحتلال الإسرائيلي يقوم بالمصادرة تحت ذريعة الأمن إلا أن المصادرة تهدف أيضاً إلى فرض المزيد من القيود على التجمعات الفلسطينية. ويقوم مركز القدس بمتابعة عمليات المصادرة التي نُفذت تحت الامر العسكري رقم ١٦٥١ حيث تم رفع قضايا للمطالبة باسترداد المعدات المصادرة للإدارة المدنية الإسرائيلية، وهناك معدل نجاح عالٍ في هذه القضايا بالرغم من أن هناك غرامات تُحتسب تقديريا حسب تكلفة النقل والتخزين وتتراوح بين ٣٠٠٠-٣٦٠٠ شيكل. حيث يقوم الفلسطينيون بدفع هذه الغرامات على دفعات، في حين ان بعض القضايا تتطلب أن تُدفع الغرامات مباشرة في المحكمة، وخاصة تلك التي يزعم الاحتلال أنها أدت إلى «أضرار بيئية» مثل مصادرة الجرارات الزراعية التي يستخدمها أصحابها في أراض يمتلكونها والتي يصنفها الاحتلال على انها محميات طبيعية، وهو ما يمثل خطوة أولى في طريق مصادرة الأرض لصالح المستعمرات.

مصادرة معدة ثقيلة من قرية كفر قدوم

في شهر تموز من العام ٢٠١٩ تمت مصادرة معدة ثقيلة يمتلكها السيد جمال (٥٤ عاما واب لـ٤ اطفال) من قرية كفر قدوم اثناء عمله في ارض يمتلكها جار له في المنطقة المصنفة «ج»، وتعتبر هذه الالة مصدر الدخل الوحيد للسيد جمال. حيث أوقفته قوات الاحتلال عن العمل وادعت أنه لا يمكنه العمل في تلك المنطقة دون توضيح الأسباب. وقام أفراد من القوة العسكرية بقيادة الآلية إلى الشارع الرئيسي ووضعوها على مقطورة ونقلوها إلى قاعدة عسكرية. وقد حصل السيد جمال وقتها على أمر مصادرة والذي أحضره بدوره لمركز القدس لمتابعة القضية مع الإدارة المدنية الإسرائيلية، لاسترجاع المعدة المصادرة. وخلال شهر آب حصل المركز على رد من الإدارة المدنية التي فرضت غرامة مالية بقيمة ٥٠٠٠ شيكل لاسترجاع المعدة، وبالرغم من استرجاع المعدة لاحقا في ذلك الشهر إلا أن السيد جمال خسر شهرين من العمل وكذلك تحمل الغرامة وهو ما يعتبر مكلفاً جداً لمواطن محدود الدخل.

أما قرار المحكمة العليا الإسرائيلية رقم ١٦٥١ الصادر في العام ٢٠١٧ فتم توضيحه بأنه يسمح بالمصادرة لغايات تتعلق بمكافحة «الإرهاب»، وهذا بعد أن طلبت مجموعة من مؤسسات حقوق الانسان توضيحاً حول إجراءات المصادرة المتعلقة بهذا القرار، والذي يتطلب أن تشكل القوات العسكرية لجنة لمراجعة عمليات المصادرة بإشراف المستشار القانوني العسكري عوضا عن الإدارة المدنية الإسرائيلية. وتجدر الإشارة إلى أن أوامر المصادرة التي صدرت عن هذه اللجنة تحتوي غالبا على أوامر لمصادرة النقود والكمبيوترات والسيارات وذلك أثناء مداهمة البيوت او المكاتب أو أثناء التفتيش على الحواجز العسكرية ونقاط العبور الحدودية.

ويمكن تقديم الالتماس ضد المصادرة خلال ٣٠ يوماً للجنة المختصة مع تحديد جلسة لمقدم الالتماس او محاميه خلال ٣٠ يوماً بعد تقديم الالتماس، وبعدها يجب على اللجنة أن تتوصل إلى قرار نهائي خلال ٣٠ يوماً، وكذلك يُعطى المدعي ٣٠ يوماً للاستئناف أمام المحكمة العليا، وتبعا لتجربتنا في مركز القدس تكون القرارات الإسرائيلية كالتالي: (١. إعادة المواد المصادرة أو ٢. قرار مبدئي يقضي بمتابعة التحقيق أو ٣. رفض الالتماس أي ما يعني أن يُصادق على المصادرة). وليس هناك أية غرامات أو رسوم تفرض على قضايا من هذا النوع، وغالبا ما يستد القرار لاعتبارات استخبارية لا يتم الافصاح عنها ويصعب نفيها بالتالي.

تعرضت نورا معلمة شابة من قرية سنجل في محافظة رام الله، لمصادرة ٦٤٩٠ شيكل منها خلال مداهمة القوات الإسرائيلية لمنزل أخيها في كانون ثاني ٢٠١٩، حيث سألها أفراد الجيش الإسرائيلي ما إذا كانت تحمل أية نقود وأجابت هي بالإيجاب، وكان هذا المبلغ هو حصيلة عمل تعاوني تشترك به مع عدد من زميلاتها لاعطاء دروس تقوية لطلبة القرية، وبما أنها كانت تقود ذلك العمل فقد كان المبلغ بحوزتها، إلا أن الجيش الإسرائيلي لم يقتنع أن المبلغ يعود لها حيث ادعى أنه يعود لأخيها الأسير السابق، رغم أن المبلغ كان بفئات العملات من ١٠ و ٢٠ شيكلا في أغلبه، ولذلك تم إصدار قرار المصادرة لأخيها، توجهت نورا ووالدتها إلى مركز القدس بعد عدة أيام لطلب المساعدة القانونية، قدم المركز مباشرةً اعتراضا للجنة المختصة في الإدارة المدنية الإسرائيلية، وحضر محامو المركز جلستي استماع بخصوص القضية في شهري آذار وتموز لعام ٢٠١٩، وقدموا الوثائق الثبوتية التي تشتمل على أسماء الطلاب الذين يحصلون على الدروس الخصوصية وكشف بأسماء المعلمات المشتركات في التعاونية وكذلك رسوم الدروس... إلخ، وبعد الجلسة الأخيرة قامت اللجنة المختصة بمراسلة مركز القدس وأعلمته أنه ستتم إعادة المبلغ بالكامل، وقد تم فعلا تحويل المبلغ خلال كتابة هذا التقرير في شهر كانون ثاني ٢٠٢٠.

في العام ٢٠١٩، تمكن مركز القدس من متابعة ٢٨ قضية مصادرة (١٧ قضية جديدة و١١ قضية من السنوات السابقة).

عوامل تهجير المقدسيين

إن صفة الإقامة الدائمة التي يملكها المقدسيون تجعلهم عرضةً للعديد من عوامل التهجير الاجتماعية والاقتصادية، بالإضافة الى معاناتهم مثل سكان مناطق «ج» والخليل من التمييز في استصدار تراخيص البناء والتخطيط وهدم المنازل وتقييد الحركة وعنف المستوطنين، وهذا يخلق بيئة قاهرة ممهدة للتطهير العرقي. وتعطي الصفة القانونية التي يحملها سكان مدينة القدس بكونهم مقيمون دائمون وليسوا مواطنون، السلطات الإسرائيلية القدرة على إلغاء الإقامة الدائمة ورفض أو تقييد طلبات لم الشمل وتسجيل الأطفال وتقييد البناء والذي هو حق محمي بشكل واضح في القانون الإنساني الدولي (المادة ٧ من اتفاقية حقوق الطفل وغيرها).

ويعمل مركز القدس على مواجهة عوامل التهجير القسري (بخلق بيئة قاهرة) والتي يواجهها المقدسيون من خلال تقديم المساعدة القانونية للقضايا التي تخص هدم المنازل والحقوق الاجتماعية والاقتصادية. وفي العام ٢٠١٩ قدم المركز ٢,٨١٠ خدمة قانونية (٦٥٤ منها تتعلق بالحقوق الاجتماعية و٢,١٥٦ تتعلق بالحقوق الاقتصادية وقضايا أخرى)، كما وقدم المركز التمثيل القانوني لـ٢٤٩ قضية تتعلق بالهدم والحقوق الاقتصادية والاجتماعية (٧٣ قضية جديدة و١٧٦ قضية من الأعوام السابقة). وفيما يلي بعض قصص النجاح لقضايا أغلقت بشكل إيجابي اثناء العام ٢٠١٩:

حماية منزل في قرية صوباهر

توجه السيد (م.أ) من قرية صور باهر قضاء القدس للمركز في العام ٢٠١٤، وبحوزته قرار هدم ومخالفة مالية لبناء منزل دون الحصول على ترخيص.

تعود القصة الى العام ٢٠٠١، وذلك عند قيام المواطن ببناء منزل له ولعائلته المكونة من ٩ افراد (الاب والام وسبعة من الابناء) بمساحة ١٠٠ متر، حيث كانت العائلة تعيش في غرفة واحدة في منزل عائلة الاب المكون من غرفتين اضافة الى الجد والجدة، ومع مرور الوقت كبر الابناء ولم يعد بمقدورهم الاستمرار في العيش بهذه المساحة الصغيرة جدا. وعليه تقدم السيد (م.أ) بطلب ترخيص لبلدية القدس، التي رفضت اعطاءه الترخيص بحجة انه لا يوائم متطلبات وشروط الترخيص. وبناء على ذلك تلقى اخطارا بهدم المنزل ودفع مخالفة مالية بقيمة (٥٠,٠٠٠ شيكل) في العام ٢٠٠٨. وفي العام ٢٠١٢ تم توجيه لائحة اتهام ثانية للمواطن وامرا بهدم المنزل ودفع مخالفة مالية جديدة بقيمة (٣٠,٠٠٠ شيكل) بادعاء عدم الانصياع لقرار المحكمة الاول، حيث ان المواطن لم يستطع دفع قيمة المخالفة الاولى.

ويعاني المواطن (م.أ) من مشاكل صحية ونفسية وعقلية صعبة ومعقدة للغاية جعلته غير قادر على اداء وظائفه بشكل طبيعي، وبالتالي افقدته القدرة على العمل واعالة عائلته او حتى دفع قيمة المخالفات المالية المترتبة على بناء المنزل. فهو يعاني من مرض السكري، ومصاب بـ٤ جلطات دماغية، افقدته القدرة على النطق بشكل صحيح، وقدرته على المشي واستخدام احدى يديه. كما ويعاني مشاكل عقلية ونفسية تتمثل في الانفصال عن الواقع وعدم قدرته ادراك الواقع.

راجعت محامية المركز كافة التقارير الطبية الخاصة بالمواطن، وعند مقابلتها له ادركت عدم اهلية عرضه على القضاء. وعليه توجهت بطلب للمحكمة الاسرائيلية بتحويل المواطن للجنة طبية عقلية لفحص اهليته، حيث اشارت اللجنة الى الوضع الاجتماعي والاقتصادي الصعب للعائلة،

واقرت بالمشاكل الجسدية والعقلية التي يعاني منها المواطن في الوقت الحالي، الا انها خرجت بتوصية مفادها ان المواطن يجب ان يحال للقضاء كونه كان مدركا للافعال التي كان يقوم بها في العام ٢٠٠١. طلبت محامية المركز مرة اخرى من المحكمة عرض المواطن على لجنة طبية نفسية/عصبية هذه المرة لفحص اهلية احالته الى القضاء وذلك في العام ٢٠١٦. تم عرضه على اللجنة وخرجت اللجنة بنتائج تؤكد ان المواطن يعاني من مشاكل نفسيه وعصبية نتيجة الجلطات الدماغية التي تعرض لها، واشارت كذلك الى الاوضاع الاجتماعية والاقتصادية الصعبة التي يعاني منها.

استفادت محامية المركز من نتائج التقارير الطبية للجان التي عرض عليها المواطن، والتي أقرت بالمشاكل الجسدية والنفسية التي يعاني منها، اضافة الى ظروفه الاقتصادية والاجتماعية، وتم الطلب من المحكمة تجميد قرار الهدم. وعليه وبناء على هذه الجهود القانونية للمركز في متابعة الملف على مدار الاعوام الخمسة الماضية، استجابت المحكمة لطلب المركز، وتم تجميد عملية الهدم، وتعليق كافة الاجراءات ضده ، واعفاءه من دفع قيمة المخالفة المالية.

وفي مقابلة مع زوجة المواطن التي حضرت لمقر المركز في القدس لاطلاعها على نتائج التدخلات القانونية في قضيتها اثنت على المعاملة الانسانية والمهنية التي تلقتها من قبل مركز القدس من لحظة استلام الملف الى لحظة اغلاقه امام المحكمة، وذلك بتجميد قرار الهدم، حيث قالت بأن محامية المركز كانت ترافقهم الى الجلسات سواء مع اللجان الطبية او امام المحاكم كافة، وكانت على تواصل دائم معهم لطمأنتهم واطلاعهم على المستجدات القانونية المتعلقة بملفهم. كما واعربت عن خالص امتنانها لحماية المنزل الذي يأويها هي واولادها، حيث لا يوجد لهم مأوى اخر، فهم يعانون من اوضاع اقتصادية صعبة لا تمكنهم من دفع تكاليف استئجار منزل يأويهم في حال قيام بلدية الاحتلال بهدم منزلهم، والتي تبلغ ما يقارب (٢٠٠٠-٢٢٠٠ شيكل شهريا لمنزل مشابه). واشارت الى انهم علموا عن المركز والخدمات القانونية التي يقدمها، من قبل محام قابلوه بالصدفة في اروقة المحكمة وذلك عندما كانوا متوجهين لمراجعة قضيتهم والمخالفة التي يجب ان يدفعوها.

حماية منزل من الهدم في حي راس العامود

توجه السيد (ب،م) للمركز في العام ٢٠١٦، حيث كان قد قدمت ضده لائحة اتهام جديدة ومخالفة مالية جديدة، وذلك بحجة عدم الانصياع لتنفيذ قرار الهدم الصادر بحقه في العام ٢٠٠٠. حيث كان مقدم ضد المواطن المذكور ٤ لوائح اتهام اخرى بسبب البناء دون ترخيص خلال الاعوام٢٠٠٠، و٢٠٠٣، و٢٠٠٧، و٢٠١٠، اضافة الى مخالفات مالية بلغت قيمتها، ٦٥,٠٠٠ شيكل، و٨,٠٠٠ شيكل، و٨,٠٠٠ شيكل، و٥,٠٠٠ شيكل.

يروى المواطن قصته لمركز القدس فيقول، نحن عائلة مكونة من ٨ افراد، انا وزوجتي اضافة الى اطفالي الستة. قمت ببناء منزل متواضع بمساحة ٧٨ متر في العام ٢٠٠٠ ليأويني انا واطفالي، حيث سكنت في منزل والدي لمدة سنتين، الى ان تزوج اخي الاصغر، فتركت منزل والدي ليحل هو محلي. وفي ذات العام الذي بنيت به المنزل تلقيت اخطارا بهدم المنزل، وعليه توجهت الى محام اسرائيلي خاص الذي تبنى القضية وتابعها، الا انني تفاجأت بعد ان دفعت مبلغ ١٤,٠٠٠ شيكل مقابل اتعاب للمحامي، بحصولي على مخالفة مالية قدرها

٦٥,٠٠٠ شيكل. قمت بتقسيط المخالفة ودفعها وتوجهت الى مكتب محاماة اخر لتبني قضيتي، فتم توجيهي من قبلهم الى مكتب هندسي اسرائيلي لعمل مخطط هندسي للبيت للتقدم بطلب ترخيص لبلدية القدس، فطلبوا مني دفع ٢٨,٠٠٠ دولار، وبعدها بسنوات افاجأ بتلقي لائحة اتهام جديدة ومخالفة مالية جديدة كونه لم يتم تقديم اي طلب لترخيص المنزل او اية خرائط هندسية من قبل مكتب المحاماة المذكور. بعد ذلك توجهت مجددا الى مكتب محام خاص لتبني قضيتي، الذي قام بدوره بعد معرفته لوضعي الصحي والمادي بتحويلي الى مركز القدس كونهم يقدمون الخدمة القانونية ذاتها دون مقابل. عند تحويلي لمركز القدس طلب مني المحامي تقديم التقارير الطبية كافة التي تشرح حالتي الصحية. حيث انني اعاني من امراض مزمنة في القلب، وانتظر عملية زراعة قلب، كما ولدي عجز فلا استطيع ان اعمل او اعيل عائلتي، واعاني كذلك من اكتئاب حاد، حيث فكرت في الانتحار اكثر من مرة.

وعليه جهز محامي المركز ملفا بكافة الاوراق والتقارير الطبية اللازمة، وتم تقديمها للمحكمة الاسرائيلية، مرفقة بطلب وقف اجراء الهدم ضد المواطن واعفائه من دفع المخالفة المالية الصادرة بحقه. تم رفض الطلب الاول، فتقدم محامي المركز بطلب ثان لوقف الاجراءات ضده مرفقا بتقارير طبية ومالية اضافية تشرح وضعه الصحي والمادي، الا ان المحكمة رفضت الطلب للمرة الثانية. وفي العام ٢٠١٩ تقدم محامي المركز للمرة الثالثة بطلب وقف اجراءات ضد المواطن (ب،م)، حيث تم تقديم اثباتات وتقارير طبية ومالية وهندسية اضافية تشرح الوضع الصحي والمادي للمواطن، وتثبت انه من الامكان ترخيص المنزل، كونه يطابق شروط استصدار ترخيص بناء، الا ان الظروف الصحية والمادية للمواطن تحول دون قدرته على دفع التكاليف. فحص الطلب من قبل المحكمة للمرة الثالثة، واعطت اللجنة المعنية توصية بوقف اجراءات الهدم ضده في المحكمة، التي قامت بالرد بشكل ايجابي على التوصيه، فتم تجميد قرار الهدم وتم اعفاءه من دفع قيمة المخالفة المالية وحمايته من التعرض للاعتقال.

ينهي المواطن (ب،م) حديثه بشكر مركز القدس على المساعدة القانونية التي قدمها له، فيقول لقد عشت ظروفا نفسية صعبة جراء الخوف والترقب في كل مرة اتلقى فيها امر هدم، خوفا من التشرد، حيث لا يوجد مأوى اخر لي ولاطفالي، غير هذا البيت المتواضع، وعندما اتصل بي محامي المركز ليخبرني بنجاح القضية ووقف اجراءات الهدم ضدي، كنا انا وزوجتي واطفالي في قمة السعادة «الحمد لله انه يوجد مؤسسة كمركز القدس»، بعد اغلاق الملف تحسنت حالتي الصحية والنفسية وكل ذلك بفضل الله ومركز القدس.

تسجيل الاطفال

تعاني المواطنة (ص.أ) منذ ولادة طفلتيها، الاولى في العام ٢٠١٣ والثانية في العام ٢٠١٧، من مشكلة في عدم قدرتها على تسجيل الطفلتين في سجل الاطفال لدى وزارة الداخلية الاسرائيلية. حيث ان المواطنة تحمل الهوية المقدسية، في حين يحمل زوجها هوية الضفة الغربية. وقد حاولت المواطنة منذ العام ٢٠١٣ تسجيل طفلتها الاولى، حيث راجعت وزراة الداخلية الاسرائيلية على مدار الست سنوات الماضية عشرات المرات، وحضرت الاوراق الثبوتية التي تثبت ان مركز حياة العائلة هو القدس المحتلة ، ومع ذلك لم

تنجح في استصدار ارقام هويات لطفلتيها، الا عندما توجهت الى مركز القدس في العام ٢٠١٩. فقدمت لها محامية المركز الاستشارات والخدمات القانونية اللازمة. اذ تم تحضير ملف خاص بالسيدة، مرفق بكافة الوثائق والمستندات المطلوبة، وتم توجيه مراسلات قانونية عدة لمكتب وزارة الداخلية الاسرائيلية في القدس، على مدار عشرة شهور بخصوص تسجيل الطفلتين. ونجح المركز بعد هذه الجهود والمتابعات الحثيثة من النجاح في استصدار ارقام هويات للطفلتين، كما وتم اعادة التأمين الوطني والصحي للطفلتين، والذي كان مقطوعا طوال الفترة الماضية.

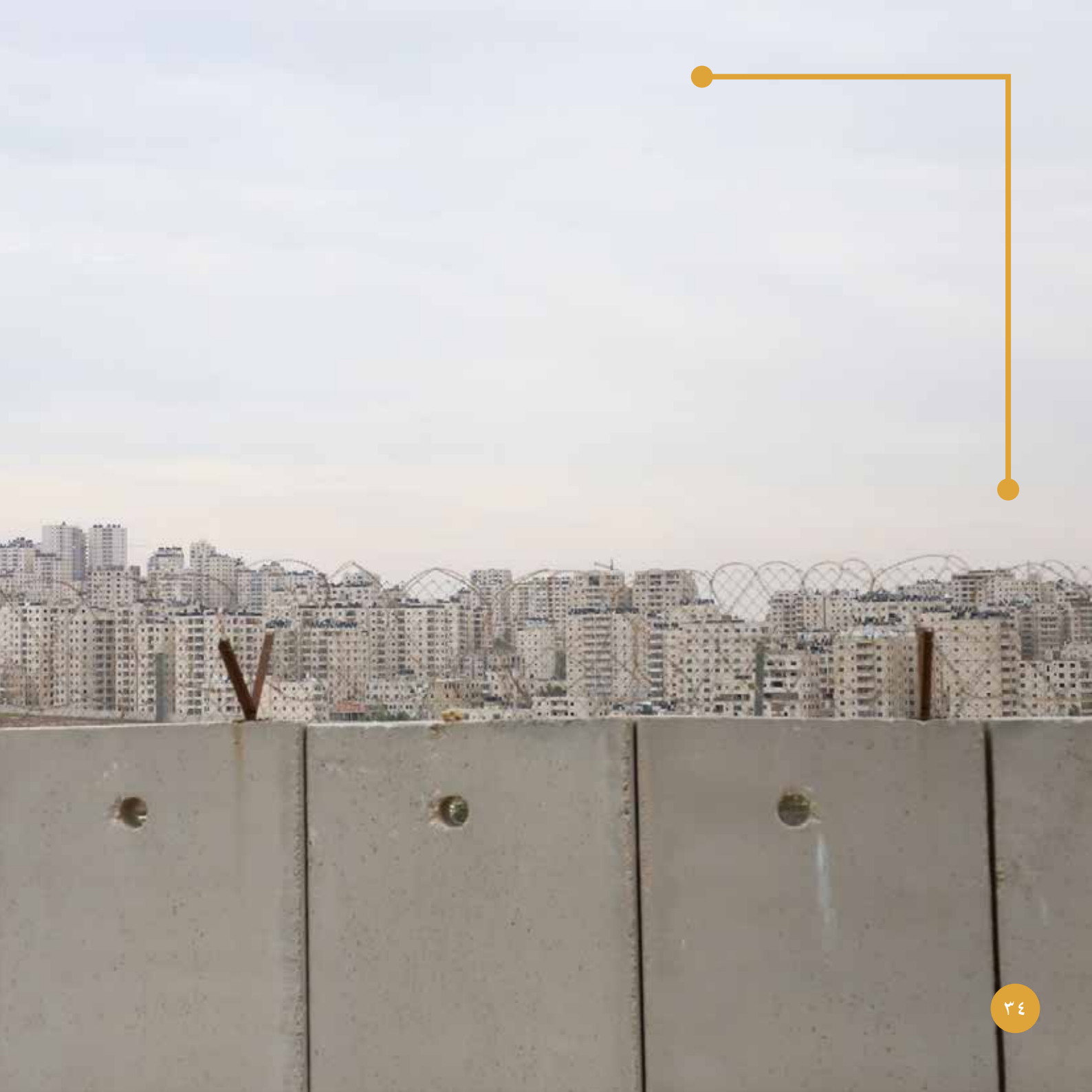

حرية الحركة والتنقل

تعتبر المعيقات المادية والبيروقراطية والإدارية التي تحد من حرية الحركة والتنقل للفلسطينيين احدى أساليب العقاب الجماعي التي تنتهجها الحكومات الإسرائيلية ضد الفلسطينيين. ففي قطاع غزة هناك العديد من المعيقات المتمثلة باستمرار الحصار واستخدام القوة في مناطق محظورة ونظام التصاريح والتي بمجملها تقيد حركة الافراد والبضائع من وإلى قطاع غزة إلى حد كبير. وفي الضفة الغربية هناك معيقات تتثمل بنظام التصاريح وجدار الضم والمناطق العسكرية المغلقة والحواجز العسكرية وإغلاق الطرق وتسييج الأراضي الخاصة، ومؤخرا عنف المستوطنين على الطرق، والتي تقيد التنقل الداخلي. وتجدر الإشارة الى أن السفر إلى الخارج يتم فقط عن طريق الأردن، وهو بالكامل تحت السيطرة الإسرائيلية حيث يتم أحياناً منع الفلسطينيين من السفر بشكل عشوائي. تولى مركز القدس العديد من القضايا الفردية المتعلقة بحرية الحركة والتنقل؛ والتي تتضمن قضايا المنع من السفر (أي منع مواطني الضفة الغربية من المرور إلى الأردن) وكذلك قضايا تتعلق بمنع بعض المواطنين من زيارة أحد أفراد عائلاتهم في السجون الإسرائيلية، وقضايا تتعلق بأولئك الذين يحملون هويات الضفة الغربية وقطاع غزة ويبحثون عن الرعاية الصحية في القدس أو في الخارج. وفي العام ٢٠١٩، تابع مركز القدس ٤٧ قضية جديدة تتعلق بحرية الحركة والتنقل (فكانت ١٥ قضية منع سفر وقضية واحدة لزيارة السجون و٣١ قضية للحصول على تصاريح للعلاج).

الشاب (ح.م) من غزة ابن ال١٧ ربيعا؛ سقط عن علو اربعة طوابق، مما أدى الى تهشم في جمجمته إضافة الى تهشم وتلف في بعض اعضائه الداخلية (كالكبد والبنكرياس). حصل في بداية الامر على تصريح للعلاج في الضفة، وتحديدا في احد مستشفيات نابلس، بقي في نابلس مدة طويلة هو ووالدته (المرافقة له). في هذه الاثناء حاول الوالد الحصول على تصريح لعلاجه في الخارج، الا انه تم رفضه كونه لم يعد الى غزة بعد انتهاء تصريحه، على الرغم من ان صحته لم تتحسن وهو بحاجة لاستكمال العلاج في مستشفيات الضفة او الخارج. توجه الشاب الى مركز القدس للحصول على الخدمات القانونية التي يقدمها في هذا المجال، حيث تم تبني قضيته نظرا للحالة الصحية والنفسية والإنسانية الصعبة الي يعاني منها. حاول محامي المركز ازالة منع السفر عنه وعن مرافقه (الذي كان شخصا قريبا من العائلة وليس الوالد)، فبدأت الاجراءات القانونية بتقديم طلب ازالة منع السفر لمكتب الارتباط، للسماح له بالسفر للعلاج في الاردن، الا انه تم رفض الطلب لأسباب تتعلق بالمرافق. فتم استبدال المرافق الى (مرافقة الام لابنها) وتم تقديم التماس للمحكمة التي وافقت بدورها على السماح للشاب وامه السفر الى الاردن لاستكمال رحلة علاجه.

الشرطة
الشرطة
الشرطة

انتهاكات السلطة الفلسطينية

يتعرض الانسان الفلسطيني لانتهاك حقوقه من قبل أطراف مختلفة. فالاحتلال الإسرائيلي ينتهك حقوقه المختلفة في القدس ومناطق «ج»، بينما تعمق انتهاك حق الانسان الفلسطيني من قبل السلطة التنفيذية في مناطق ولاية السلطة الفلسطينية منذ غياب المجلس التشريعي الفلسطيني في العام ٢٠٠٧. حيث حصل تراجع في الفصل بين السلطات ومبادىءالحكم الرشيد (كما هو منصوص عليه في القانون الأساسي الفلسطيني). وتم انتهاك حقوق الانسان حقوق الانسان (بالافراط في إصدار مراسيم رئاسية لا تنطبق ليها حالة الضرورة، وتعيين القضاة، وعدم تنفيذ قرارات المحاكم، وفصل الموظفين الحكوميين بسبب انتماءاتهم السياسية، بالإضافة للاعتقال السياسي والتعذيب)، وبذلك تنتهك السلطة الفلسطينية القانون الأساسي والعديد من المعاهدات الدولية التي صادقت عليها، كالعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، واتفاقية القضاء على التمييز العنصري، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، واتفاقية حقوق الطفل، واتفاقية مناهضة التعذيب، واتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وغيرها.

التقاعد القسري

ان إحدى تبعات اصدار المراسيم الرئاسية والقرارات بقانون (التي يعد إصدارها بحد ذاته انتهاكاً للمادة ٤٣ من أحكام حالة الطوارئ في القانون الأساسي الفلسطيني) كقرار بقانون التقاعد المبكر لقوى الأمن رقم ٩ وقرار بقانون التقاعد المبكر للموظفين الحكوميين رقم ١٧ لسنة ٢٠١٧. خلقت هذه القرارات بقوانين (والتي تناقض تشريعات سابقة) قاعدةً لانتهاك حقوق الانسان من خلال فتح الباب لاحالة الموظفين الحكوميين للتقاعد المبكر قسرا (وبالتالي التسريح العشوائي) لعدة أسباب منها المعلن، ومنها غير المعلن، كالانتماء السياسي والنشاط في الاتحادات وغيرها من وسائل التعبير عن الرأي والتي يعتبرها البعض «تهديداً» للسلطة الحالية، وقد نتج عن هذا القرار بقانون موجةً من قرارات الإحالة للتقاعد القسري حيث تولى مركز القدس ٥٦ قضية، ٣٣ منها خلال العام ٢٠١٩.

يبلغ الطبيب وائل من الخليل ٤٨ عاماً، وهو أحد الذين أحيلوا للتقاعد القسري بشكل عشوائي، وهو متخصص بطب الجهاز الهضمي والذي يُعد تخصصا نادراً في جنوب الضفة الغربية، وقد كان يعمل في مستشفى يطا الحكومي كما عمل في العديد من المستشفيات الحكومية في محافظة الخليل، وأبلغته إدارة المستشفى في شهر شباط من العام ٢٠١٨ أنه قد أُحيل للتقاعد، دون ذكر أية مسوغات من وزير الصحة، وبناء عليه أرسل الطبيب رسالةً للوزير من خلال مدير المستشفى للتظلم ضد هذا الاجراء غير العادل بحقه، ووصله رد في شهر آذار ٢٠١٨.

وعليه تواصل الطبيب مع مركز القدس من أجل تولي قضيته أمام المحكمة الفلسطينية العليا، حيث أوضح محامو المركز أن إجراء الإقالة غير قانوني، خاصة وأن تقييم الطبيب بالعمل كان دائما يشير إلى تميزه، ولم يمضي ١٥ عاما في الخدمة (وهو معيار للتقاعد المبكر كما ينص عليه قانون التقاعد العام لسنة ٢٠٠٥)، بالإضافة إلى أن قرار بقانون التقاعد المبكر للموظفين الحكوميين رقم ١٧ لسنة ٢٠١٧ ينص على أن التقاعد المبكر يجب أن يتم فقط للمصلحة العامة، مع الحفاظ على كافة حقوق المتقاعد، كما يجب أن يكون لمصلحة المتقاعد أو مكان العمل، وهو ما يبطله التقييم الممتاز الذي حصل عليه الطبيب في السنوات الأخيرة، وتمكن المركز من اغلاق القضية بشكل إيجابي، حيث عاد الطبيب لعمله في شهر شباط من العام ٢٠١٩. كما حصل على راتبه بأثر رجعي لكامل المدة التي فُصل فيها من العمل، لكن الثمن الحقيقي لهذه القضية دفعه المرضى الذين يعتمدون على تخصص الطبيب المتوفر والذين اضطروا للدفع من مالهم والتوجه لمحافظات أخرى من أجل العلاج.

منهجية عمل المركز

الاستراتيجية القانونية

يبدأ العمل على تطوير استراتيجية العمل القانونية الخاصة بالمركز في جميع المناطق الجغرافية التي يعمل بها بمراقبة التطورات القانونية، بما فيها التشريعات الجديدة والتعديلات الحاصلة على القوانين والأحكام الإجرائية والإدارية والقرارات الجديدة للمحاكم. وبناء على ذلك يتم تحديد الاحتياجات والتدخلات القانونية المناسبة والفعالة على مستوى التجمعات، تحديدا عند استهداف منطقة/ تجمع جديد. وتشمل التدخلات القانونية التي ينفذها المركز؛ تقديم الاستشارات القانونية، والخدمات القانونية، وتبني القضايا الفردية وقضايا المصلحة العامة وتمثيلها امام المحاكم واللجان المختصة وتنظيم الحملات وبناء التحالفات.

الانتهاكات في المناطق المصنفة «ج»

بنى مركز القدس على مدار سنوات عمله الطويلة في الميدان، نظام إحالة متميز، وذلك من خلال توطيد علاقته بقاعدة متطوعيه (مجموعة مدافعون)، والمجالس المحلية، والجهات الحكومية، والمؤسسات الدولية. حيث يضمن هذا النظام وصول الالاف من المواطنين للمركز سنويا لطلب الاستشارات القانونية، والحصول على الخدمات القانونية، والاستفادة من التمثيل القانوني. وتقدم الاستشارات من خلال العاملين الميدانيين، والعيادة القانونية المتنقلة، وزيارات المحامين الأسبوعية للمناطق المستهدفة، وزيارة المنتفعين لمكاتب المركز، او عن طريق الهاتف وتم ادخال الارشادات الكترونيا. وخلال العام ٢٠١٩ قدم المركز ٣,٧٣٠ استشارة قانونية في مناطقه المستهدفة وضمن اختصاصه.

القضايا التي تتطلب تدخلاً أكبر غالباً ما تتضمن تمثيل المستفيدين أمام اللجان والمحاكم الإسرائيلية. فتتضمن المراحل الأولى من القضية الحضور أمام لجان تنظيمية في الإدارة المدنية الإسرائيلية، حسب نوع القضية وخطة المحامين في الدفاع والتي تُبنى حسب القوانين والاوامر العسكرية الاحتلالية الخاصة بالقضية، وفي حال لم يتم التوصل إلى قرار إيجابي يدرس المركز القدس فرصة رفع التماس الى المحكمة الإسرائيلية العليا، لإصدار قرارها الإداري والأخذ بكل الدفوعات القانونية التي تتضمن القانون الإسرائيلي والقانون الدولي الإنساني، باعتبار أن منطقة «ج» يُطبق فيها القانون الدولي كونها منطقة تحت الاحتلال. وعلى سبيل المثال، فإن قضايا هدم المنازل والمنشآت الزراعية – وهي من أكثر تدخلات المركز – تتم متابعتها أمام لجان التفتيش في الإدارة المدنية واللجان الفرعية ومجلس التخطيط الأعلى، وإذا لم يصدر قرار بإلغاء الهدم يتوجه المركز للمحكمة الإسرائيلية العليا، وفي حالات معينة يلجأ لمهندسين خبراء في التخطيط لاعداد مخططات هندسية توفر حماية ومبنية على الحق في التخطيط. ويُعتبر هذا النوع من القضايا استراتيجية «لشراء الوقت» للمستفيدين، بسبب طبيعة الإجراءات القانونية العنصرية التي يواجهونها وصعوبة النجاح دائما بإلغاء قرارات الهدم، لأنه طالما بقيت القضية في الإجراءات القانونية وقيد المتابعة فإنها تبقى محمية من الهدم، ولذلك فإن القضايا التي بحالة «قيد المتابعة» تعتبر نجاحاً لمركز القدس بالرغم من تشكيلها عبئا إضافيا يؤدي إلى تراكم القضايا، وقد بدأ مركز القدس العام ٢٠١٩ بوجود ٢,٦٢٠ قضية قيد المتابعة.

الانتهاكات في القدس

يخصص فرع المركز في القدس ثلاثة أيام أسبوعياً لاستقبال المراجعين الراغبين بالحصول على الخدمات القانونية (مثل: تعبئة نماذج مطلوبة لجهات حكومية إسرائيلية، ترجمة أوراق رسمية ...الخ)، وخلال العام ٢٠١٩ قدم فرع المركز في القدس ٢,٨١٠ خدمات قانونية منها ٦٥٤ خدمة تتعلق بالحقوق الاجتماعية و٢,١٥٦ خدمة تتعلق بالحقوق الاقتصادية وغيرها. وتتطلب بعض الحالات تحضير مراسلات قانونية وارسالها لجهات حكومية إسرائيلية مثل وزارة الداخلية ومؤسسة التأمين الوطني في القدس، والتي لها صلاحية النظر في قضايا معينة، وفي حال وصول ردود سلبية بخصوص بعض القضايا، يتم دراسة التمثيل القانوني امام المحاكم المختصة، ورفع القضايا بناء على ذلك. أما قضايا المصلحة العامة فيتم التحضير لها من خلال البحث الميداني لجمع أكبر كم من المعلومات، بما في ذلك شهادات الافراد المتضررين والبحث عن شركاء محتملين قبل البدء بالإجراءات القانونية. وفي العام ٢٠١٩ تابع مركز القدس أمام المحاكم المدنية الاسرائيلية ١٤١ قضية تتعلق بالحقوق الاجتماعية والاقتصادية للمقدسيين (١١١ قضية تتعلق بالحقوق الاجتماعية و٣٠ قضية تتعلق بالحقوق الاقتصادية) من ضمنها ٥٥ قضية جديدة. هذا إضافة إلى متابعة ١٠٨ قضايا هدم منازل، منها ١٨ قضية تم تبنيها خلال العام ٢٠١٩.

انتهاكات السلطة الفلسطينية

بما يخص تدخلات مركز القدس بانتهاكات حقوق الانسان التي ترتكبها السلطة الفلسطينية، يقدم المركز الاستشارة القانونية كخطوة أولى لتقييم مدى قانونية القضية، وهذا يليه غالباً تقديم خطابات قانونية للجهات الحكومية أو الخاصة ذات الصلة بالقضية، وفي بعض الحالات تكون هذا الخطابات اساساً للدعاوى القانونية أمام المحاكم الفلسطينية ذات الصلاحيات المختلفة، وفي حال عدم تلقي رد أو إذا كان الرد سلبياً يقوم محامو المركز برفع القضايا أمام المحاكم المختصة لغاية الحصول على نتائج.

الدفاع القانوني المقدم خلال العام ٢٠١٩

القضايا المتابعة امام المحاكم الإسرائيلية:

جدول القضايا								
نوع القضية		القضايا المعالجة		القضايا المغلقة			قيد المتابعة	عدد الالتماسات
		جديد	متراكم	ايجابي	سلبي	غيرذلك		
قضايا المصلحة العامة		٢	٣	١	٠	٢	٢	
		٥		٣				
مصادرة الأراضي		١٢	٤٨	٠	٠	٣	٥٩	
		٦٢		٣				
عنف المستوطنين		٧	٥٣	٠	٠	٠	٦٠	
		٦٠		٠				
الحق في السكن والمعيشة	هدم المنازل (الضفة)	٦١	١٢٧٦	١	٢	١١	١٣٢٣	٤
		١٣٣٧		١٤				
	هدم المنازل (القدس)	١٨	٩٠	٢	٢	١٥	٨٩	
		١٠٨		١٩				
	هدم المنشات الزراعية	٨١	٥٤٠	١	٧	٢٦	٥٨٧	
		٦٢١		٣٤				
	التهجير القسري	٤٤	٣٤٨	١	٣	٨	٣٨٠	
		٣٩٢		١٢				
قضايا القدس	الحقوق الاجتماعية	٣٩	٧٢	٢٦	٧	١٣	٦٥	
		١١١		٤٦				
	الحقوق الاقتصادية	١٦	١٤	٦	٠	٢	٢٢	
		٣٠		٨				
حرية الحركة	السفر	٩	٦	٥	١	٩	٠	٧
		١٥		١٥				
	زيارة السجون	١	٠	٠	٠	١	٠	
		١		١				
	تصاريح	٢٠	١١	١٠	٢	١٦	٣	
		٣١		٢٨				

مصادرة المعدات	٢٨		١٥			١٣	
	١٧	١١	٩	٢	٤		
احتجاز الجثامين	١٤٤		٩			١٣٥	٤
	١٨	١٢٦	٧	٠	٢		
متنوع	٦		٣			٣	
	٤	٢	٢	٠	١		
مجموع (التمثيل القانوني)	٢٩٥١		٢١٠			٢٧٤١	١٥
	٣٥١	٢٦٠٠	٧١	٢٦	١١٣		
خدمات قانونية (القدس)	٢٨١٠ خدمات قانونية قدمها فرع المركز في القدس (٦٥٤ حقوق اجتماعية، ٢١٥٦ حقوق اقتصادية).						
استشارات قانونية	٢٣٥٠ استشارة قانونية قدمت من خلال فروع المركز الاربعة.						

القضايا المتابعة امام المحاكم الفلسطينية:

جدول القضايا						
نوع القضية	القضايا المعالجة		القضايا المغلقة			قيد المتابعة
	جديد	متراكم	ايجابي	سلبي	غير ذلك	
قضايا المصلحة العامة	١		٠			١
	١	٠	٠	٠	٠	
الحريات العامة	٣٣		٦			٢٧
	١٤	١٩	٦	٠	٠	
الاعتقال السياسي	١١		١١			٠
	١١	٠	١١	٠	٠	
متنوعة	٢		٠			٢
	١	١	٠	٠	٠	
مجموع التمثيل القانوني	٤٧		١٧			٣٠
	٢٧	٢٠	١٧	٠	٠	
الاستشارات القانونية	١٣٨٠ استشارة قانونية.						

الوصول للجمهور

نشر ثقافة حقوق الانسان

بهدف ضمان الجهوزية المجتمعية لمواجهة انتهاكات حقوق الانسان، يعمل مركز القدس على نشر ثقافة حقوق الانسان، من خلال تسليح المواطنين بالمعرفة القانونية المتعلقة بالإجراءات الإسرائيلية وكيفية التعامل عند التعرض لأي انتهاك، والسبل القانونية المتاحة للدفاع عن حقوقهم. ويتم ذلك بتنفيذ ورشات رفع الوعي المجتمعي بمشاركة مواطنين من ضحايا انتهاكات حقوق الانسان، أو تحت خطر التعرض لانتهاكات، بالإضافة إلى موظفين في المجالس القروية في مناطق «ج»، وممثلين عن المؤسسات القاعدية في القدس الشرقية. غالبا ما يلجأ ضحايا انتهاكات حقوق الانسان للمؤسسات القاعدية او المجالس المحلية، كخطوة أولى لطلب المساعدة، ولذلك فإن ضمان تسليح موظفين من هذه المؤسسات والمجالس بالثقافة الحقوقية يضمن تقديمهم الاستشارة الأولية للمواطنين الى حين تحويلهم لمركز القدس لتلقي المساعدة القانونية اللازمة. كما وتساهم هذه المؤسسات والمجالس في تنسيق وتنظيم ورشات رفع الوعي الحقوقية التي ينفذها المركز من خلال استضافة الورشات، والتنسيق مع المواطنين وضمان حضورهم، ومساعدة محامي المركز اثناء زياراتهم الأسبوعية للمناطق المعرضة لانتهاكات حقوق الانسان لتقديم الاستشارات والخدمات القانونية. كما ويتعاون المركز مع كليات الحقوق في عدد من الجامعات الفلسطينية لتنفيذ ورشات رفع الوعي فيها.

تركز أنشطة رفع الوعي في المنطقة «ج» على الإجراءات القانونية الواجب اتباعها في حال تلقي اخطارات الهدم أو التهجير أو مصادرة الأراضي أو التعرض لاعتداءات المستوطنين. في حين تركز أنشطة رفع الوعي في القدس على الحقوق الاجتماعية والاقتصادية (مثل: معاملات التأمين الوطني والاعاقة والشيخوخة والبطالة واعانات الأطفال والولادة وإجراءات لم الشمل والإقامة وتسجيل الأطفال وسحب الهويات). وخلال العام ٢٠١٩ عقد المركز ٣٠ ورشة لرفع الوعي (١٦ منها في القدس و١٤ في باقي محافظات من الضفة الغربية)، حيث تمكن المركز من رفع وعي ما يقارب ٥٠٩ فلسطينيين، منهم ١٨٣ امرأة (أي ما يشكل ٣٦% من المستفيدين).

ورشات رفع الوعي التي نفذها المركز خلال العام ٢٠١٩:

العدد	التاريخ	الموقع	الموضوع	عدد المشاركين
١	شباط، ٢	عرب الرماضين/قلقيلية	الإجراءات القانونية بخصوص قضايا الهدم والترحيل.	١٥ (١٣ ذكر/٢ اناث)
٢	شباط، ٩	الولجة/بيت لحم	هدم المنازل.	١٧ (١٧ ذكور)
٣	شباط، ٢٤	مكتب المركز في القدس	الحق في الإقامة في القدس.	١٨ (٥ ذكور/١٣ اناث)
٤	شباط،٢٥	مكتب المركز في القدس	الحق في الإقامة في القدس.	١٢ (١٢ ذكور)
٥	شباط، ٢٦	سلوان/القدس	الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للمقدسيين.	١٨ (٥ ذكور/١٣ اناث)
٦	شباط، ٢٧	مكتب المركز في القدس	الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للمقدسيين.	١٢ (٤ ذكور/٨ أناث)
٧	اذار، ١٨	مكتب المركز في القدس	الحق في الإقامة في القدس.	١٨ (٥ ذكور/١٣ اناث)
٨	اذار، ٢٣	جامعة خضوري/طولكرم	حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في القانون الفلسطيني والدولي.	٤٠ (٢٢ ذكور/١٨ اناث)
٩	اذار، ٢٦	عاطوف/طوباس	القرار العسكري الجديد حول هدم المنازل في مناطق "ج".	١٥ (١٥ ذكور)
١٠	نيسان، ٨	مكتب المركز في القدس	الحق في الإقامة في القدس.	١٦ (١٢ ذكور/٤ اناث).
١١	نيسان،١١	سلفيت	هدم المنازل والإجراءات القانونية لمواجهتها، إضافة الى توثيق حالات عنف المستوطنين.	١٨ (١٢ ذكور/٦ اناث)
١٢	نيسان، ١٧	جمعية أبناء القدس/ القدس	الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للمقدسيين.	١٢ (٧ ذكور/٥ اناث)
١٣	نيسان، ١٧	جمعية أبناء القدس/ القدس	الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للمقدسيين.	١٢ (١٢ اناث)
١٤	حزيران، ٢٦	قوصين/نابلس	قانونية تركيب عدادات المياه مسبقة الدفع، والحق في المياه.	١٠ (٩ ذكور/١ اناث)

١٥	تموز، ١	مكتب المركز في القدس	ملخص عن مختلف الحقوق الخاصة بالمقدسيين.	٤ (٤ اناث)
١٦	تموز،٢٩	مكتب المركز في القدس	الحقوق الاقتصادية والاجتماعية	١٥ (٨ ذكور/٧ اناث)
١٧	آب، ٦	رام الله	اجتماع مع مزارعين من محافظة رام الله تحت خطر استلام اخطارات هدم او مصادرة أراضي.	٢٦ (١٨ ذكور/٨ اناث)
١٨	آب، ١٠	مدرسة بدو الرشايدة	الحقوق الاقتصادية والاجتماعية.	٧ (٧ ذكور)
١٩	آب، ١٣	مدرسة بدو الرشايدة	الحقوق الاقتصادية والاجتماعية.	٣١ (٩ ذكور/٢٢ اناث)
٢٠	آب، ١٥	مكتب المركز في القدس	الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للمقدسيين.	٧ (٢ ذكور/٥ اناث)
٢١	آب، ٢٢	مكتب المركز في القدس	ملخص عن مختلف الحقوق الخاصة بالمقدسيين.	٤ (١ ذكور/ ٣ اناث)
٢٢	آب، ٢٤	عزبة سلمان/قلقيلية	القرار العسكري الإسرائيلي ١٧٩٧ حول هدم المنازل.	٨ (٨ ذكور)
٢٣	أيلول، ١٠	نابلس	قانونية تركيب عدادات المياه مسبقة الدفع، والحق في المياه.	٣٠ (٢٣ ذكور/٧ اناث)
٢٤	أيلول، ٢٢	مكتب المركز في القدس	الحقوق الاقتصادية و الاجتماعية للمقدسيين.	١٩ (٥ ذكور/١٤ اناث)
٢٥	تشرين اول، ١٦	فرعتا/ قلقيلية	توثيق حالات عنف المستوطنين.	١٢ (١٢ ذكور)
٢٦	تشرين ثاني، ٢٦	سلفيت	التحضير لحملات مناصرة ضد الانتهاكات المختلفة.	٢٥ (٢٠ ذكور/٥ اناث)
٢٧	تشرين الثاني، ٢٦	كفر ثلث/قلقيلية	مصادرة الأراضي واغلاقها.	٢٠ (٢٠ ذكور)
٢٨	كانون أول، ١	شوفه/طولكرم	أخطارات مصادرة الاراضي.	٣٠ (٢٧ ذكور/٣ اناث)
٢٩	كانون أول، ١٩	الراس/طولكرم	التوسع الاستيطاني واثره على ازدياد أوامر الهدم والترحيل.	١٣ (١٠ ذكور/٣ اناث)
٣٠	كانون أول، ٢٦	الخليل	قانونية تركيب عدادات المياه مسبقة الدفع، والحق في المياه.	٢٥ (١٨ ذكور/٧ اناث)

التدريبات المتخصصة

استهداف الطلاب وخريجي القانون

نفذ فرع المركز في القدس خلال العام ٢٠١٩، دورة تدريبية متخصصة (من تاريخ ٢-٣-٢٠١٩ ولغاية ٢٨-٤-٢٠١٩) بواقع ٤٠ ساعة تدريبية استهدفت ١٢ محاميا حديثي التخرج، في ١٢ موضوعا قانونيا، حيث هَدفَ التدريب إلى زيادة عدد المحامين القادرين على التصدي لانتهاكات حقوق الانسان في المدينة المقدسة وتقديم العون القانوني للمقدسيين.

كما وقدم المركز محاضرات حول مواضيع مختارة لطلاب القانون في الجامعات، لتوسيع معرفتهم حول قضايا حقوق الانسان التي يواجهها المقدسيون مثل هدم المنازل والحقوق الاقتصادية والاجتماعية وحقوق الإقامة واستعادة جثامين الشهداء وغيرها. حيث نظم المركز ٤ محاضرات متخصصة لطلاب جامعة القدس أبو ديس بتاريخ ٢٥-٢ و ١٥-٤ حيث حضر ٧١ طالبا، منهم ٤١ من الإناث، كما ونفذ المركز ورشتين تدريبيتين لمحاميات من مركز المرأة للارشاد القانوني والاجتماعي، وكان التدريب الأول حول موضوع حقوق النساء المقدسيات بتاريخ ٢٨-٨ حيث حضرت التدريب ١٣ محامية، بينما تناول التدريب الثاني قضايا المحاكم الشرعية وقد عُقد بتاريخ ٣١-٨ وحضرته ١٤ محامية.

اما في الضفة الغربية فقد نفذ المركز في محافظات طولكرم ونابلس في شمال الضفة الغربية ٣ تدريبات متخصصة، وتمحورت إحداها حول الانتهاكات الإسرائيلية في المناطق «ج» والكيفية التي يتم بها توثيق انتهاكات حقوق الانسان بطريقة صحيحة للحصول على الدفاع القانوني بشأنها، وقد عُقدت بتاريخ ٣٠-٤ وحضرها ١٧ طالبا من جامعة خضوري، بينهم ١٣ من الإناث. أما التدريب الثاني فكان حول تحضير المرافعات القضائية وكيفية تضمينها بالحجج القانونية المبنية على حقوق الانسان، وقد عقدت بتاريخ ١٦-١٧\٤ بحضور ٣٣ طالب حقوق من جامعة النجاح، بينهم ٣١ من الاناث. في حين ركز التدريب الثالث على استخدام وسائل التواصل الاجتماعي في مناصرة قضايا حقوق الانسان وقد عُقد بتاريخ ٣٠-١٠\٣١ بحضور ٢٦ طالبا من جامعة خضوري، بينهم ٢٢ من الاناث.

بالإضافة لذلك نفذ مركز القدس تدريباً متخصصا في مجال التوثيق الفوتوغرافي للانتهاكات في مدينة القدس، وذلك بتاريخ ٢٤-٣\٢٦ بحضور ١٥ طالبا من تخصصات مختلفة، بينهم ١١ من الاناث، وهدف إلى تطوير قدرات الشباب من مختلف الاحياء المهددة على توثيق الانتهاكات والقيام بحملات المناصرة، واشتمل التدريب على جانب نظري حول حقوق الانسان وأهمية التوثيق كدليل يمكن استخدامه في الدعاوى القانونية وموضوع تأطير الرأي العام، كما اشتمل على جانب عملي يتضمن وسائل توثيق الانتهاكات باستخدام الهواتف المحمولة وكيفية تحميل المعلومات، حيث قام محامو مركز القدس بتقديم التدريب النظري بينما قام مصور صحفي محترف بتقديم الجانب العملي. وساهم هذا التدريب في تنمية مهارات العديد من المتدربين الذين أصبحوا مصدراً للمعلومات في أحيائهم كما أنهم يقومون بتأسيس لجان للحماية في تلك الاحياء.

تحويل الاعتيادي الى غير عادي

بنان دَبش (١٧ عاما)، وهي طالبة في المرحلة الثانوية وإحدى المشتركات في التدريب على التوثيق الفوتوغرافي الذي عقد في القدس. وفي مقابلة مع الطالبة لمعرفة رأيها بالمشاركة في مثل هذه التدريبات، قالت إن التدريب كان فرصةً لا تنسى بالنسبة لها وعبّرت عن ذلك بقولها «أتيحت لي الفرصة أن أتجول في البلدة القديمة في القدس لأوثق بالصور الاحداث أو اللحظات التي تُنتهك فيها حقوق الانسان، فعندما أتجول بالمدينة وأنا أحمل الكاميرا، أحس بأنني أمتلك نفوذاً، مما يتيح لي الفرصة أن أوثق لحظات مهمة، لقد أصبحنا معتادين على بعض تفاصيل حياتنا مثل المضايقات من الشرطة الإسرائيلية وتقييد الحركة ونقاط التفتيش في باب العامود، ولكن عندما تفكر بهذه الأمور تدرك أنها ليست عادية، فالقدرة على توثيق هذه الانتهاكات هي طريقة لمواجهة اعتيادنا على المعاناة».

تدريبات متخصصة عقدها مركز القدس خلال العام ٢٠١٩:

العدد	التاريخ	الموقع	الفئة المستهدفة	الموضوع	عدد المشاركين
١	شباط، ٢٥	جامعة القدس- بيت حنينا/ القدس	طلاب	الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للمقدسيين.	٢٥ (١٣ ذكور، ١٢ اناث).
٢	شباط، ٢٥	جامعة القدس- بيت حنينا/ القدس	طلاب	الحق في الإقامة في القدس.	٢٦ (١٢ ذكور، ١٤ أناث).
٣	من ٢ آذار – ٢٨ نيسان	مكتب المركز في القدس	خريجو قانون جدد	١٠ مواضيع قانونية مختلفة حول حقوق المقدسيين.	١٢ (٥ ذكور، ٧ اناث).
٤	من ٢٤ – ٢٦ آذار	مكتب المركز في القدس	طلاب	تدريب على التوثيق الفوتوغرافي للانتهاكات.	١٥ (٤ ذكور، ١١ اناث).
٥	نيسان، ١٥	جامعة القدس- بيت حنينا/ القدس.	طلاب	الحق في الإقامة في القدس.	١٠ (٤ ذكور، ٦ اناث).
٦	نيسان، ١٥	جامعة القدس- بيت حنينا/القدس.	طلاب	احتجاز جثامين الشهداء.	١٢ (٣ ذكور، ٩ اناث).
٧	نيسان، ٢٩	جامعة القدس المفتوحة- طوباس.	طلاب، ومتطوعون (تدرب قانوني).	القرار العسكري الجديد حول الهدم في مناطق "ج".	٣٨ (١٥ ذكور، ٢٣ اناث).
٨	نيسان، ٣٠	جامعة خضوري- طولكرم.	طلاب	مناطق "ج"	١٧ (٤ ذكور، ١٣ اناث)
٩	من ١٦-١٧ تموز	جامعة النجاح - نابلس	طلاب القانون	حقوق الانسان	٣٣ (٢ ذكور، ٣١ اناث)
١٠	آب، ٢٨	مكتب المركز في القدس	محاميات من مركز المرأة للارشاد القانوني والاجتماعي.	حقوق النساء المقدسيين.	١٣ (مجموعات نسوية).
١١	آب، ٢٨	مكتب المركز في القدس	محاميات مركز المرأة للارشاد القانوني والاجتماعي	الالتماسات امام المحاكم الشرعية.	١٤ (مجموعات نسوية).
١٢	من ٥-٧ ايلول	سلفيت	متطوعون	استخدام وسائل التواصل الاجتماعي في مناصرة قضايا حقوق الانسان.	٢٥ (١٠ ذكور، ١٥ اناث).
١٣	٨ – ٩ أيلول	سلفيت	متطوعون	استخدام وسائل التواصل الاجتماعي في مناصرة قضايا حقوق الانسان.	٢٥ (١٠ ذكور، ١٥ اناث).
١٤	٣٠ – ٣١ تشرين اول	جامعة خضوري، طولكرم.	طلاب	استخدام وسائل التواصل الاجتماعي في مناصرة قضايا حقوق الانسان.	٢٦ (٥ ذكور، ٢١ اناث).

JLAC

الاعلام

أنتج مركز القدس خلال العام ٢٠١٩، ٣ أفلام وثائقية لتوثيق انتهاكات حقوق الانسان التي يتعرض لها الفلسطينيون في المناطق «ج» والقدس المحتلة والمناطق التابعة لولاية السلطة الفلسطينية. فحمل الأول عنوان «هنا لنبقى، التهجير القسري جريمة حرب» والذي يتحدث عن قضايا الهدم والتهجير في المناطق المصنفة «ج» والقدس. أما الثاني فكان بعنوان «قصة ألم وأمل» وتناول الانتهاكات التي يتعرض لها المقدسيون، بالتركيز على لم شمل العائلات وهدم المنازل. في حين تناول الثالث قضية تركيب عدادات المياه مسبقة الدفع من قبل الحكومة الفلسطينية، ومدى قانونيتها، وأثرها على الحق في الحصول على المياه. وعرض المركز الأفلام الوثائقية داخل فلسطين وخارجها، فعرضها خلال اليوم المفتوح لقاعدة متطوعي المركز، وفي مقر المركز خلال زيارات الوفود الرسمية، وعرضها في نشاطات عقدت في الخارج وعلى هامش فعاليات اليوم العالمي لحقوق الانسان.

هذا ونفذ مركز القدس مجموعة من الحملات الاعلامية الرامية الى رفع وعي الجمهور بحقوقهم، وحشد رأي عام لمناصرة قضايا حقوق الانسان، حيث تم انتاج وبث ١٠ سبوتات إذاعية، بواقع ألفي مرة، حيث سلطت السبوتات الضوء على عدة مواضيع في مجال حقوق الانسان، مثل حق الإقامة ولم الشمل وهدم المنازل وعنف المستوطنين والحريات العامة في فلسطين وحقوق ذوي الإعاقة واختيارية تركيب عدادات الدفع المسبق للمياه... الخ. وقد لمس المركز أثر هذه االسبوتات الاذاعية من خلال الاعداد المتزايدة من الاستشارات القانونية التي قدمها المركز خلال العام ٢٠١٩، وذلك من خلال الهاتف أو زيارة مقرات المركز خلال فترة الحملات. وفي هذا السياق وجه السيد رمضان المصري – رئيس مجلس قروي شقبا –٧ مواطنين من القرية كانوا قد تلقوا أوامر هدم للمركز بعد الاستماع للسبوتات. كذلك توجه ١١ مواطنا ممن تلقوا أوامر هدم في قرية المدية الى المركز بعد الاستماع للنشرات. وقد تبنى المركز كافة هذه القضايا وقدم المساعدة القانونية اللازمة لحماية المنشآت من الهدم.

هذا وانتج المركز برنامجا إذاعيا بعنوان «لستم وحدكم» بواقع ١٠ حلقات بثت على إذاعة «راية اف ام» بحضور محامين من المركز، الذين قدموا الاستشارات القانونية واجابوا على أسئلة المتصلين على الهواء مباشرة، وحولوا عددا منهم للاستشارات المباشرة. وتناولت الحلقات عددا من المواضيع تضمنت الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للمقدسيين، وقضايا الهدم والتهجير في مناطق «ج»، والتقاعد القسري الذي انتهجته السلطة الفلسطينية. كما وانتج المركز ٤ حلقات إذاعية تناولت اختيارية تركيب عدادات المياه مسبقة الدفع وقانونيتها تبعا للقوانين الفلسطينية والمعاهدات الدولية التي صادقت السلطة الفلسطينية عليها، والحق في المياه، حيث تم استضافة متحدثين من الجهات الرسمية، ومؤسسات المجتمع المدني ذات العلاقة، وحقوقيين ومختصين في هذا المجال.

كما وانتج مركز القدس وبث ٣ برامج تلفزيونية، هدفت لجسر الهوة بين أصحاب الحقوق والمكلفين بالواجبات (أي الوزارات الفلسطينية) إضافة الى مؤسسات المجتمع المدني. حيث حاول المركز من خلال الحلقات التلفزيونية المنفذة

تسهيل وفتح حوار صريح يُمكن صاحبي الحقوق من طرح قضاياهم واحتياجاتهم ويُمَكن المكلفين بالواجبات من الرد وتوضيح الخطط والسياسات المتعلقة بالقضايا التي يتم طرحها. وتناولت الحلقات على وجه الخصوص انتهاك السلطة الفلسطينية للحريات العامة في فلسطين، إضافة الى حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، ودور المجتمع في المطالبة باستقلالية القضاء، وقد بثت الحلقات أيام الثلاثاء بعد نشرة الاخبار المسائية على تلفزيون معاً.

إضافة الى ذلك اجرى موظفو المركز عشرات اللقاءات الاذاعية والتلفزيونية مع وكالات إعلامية وطنية ودولية للحديث عن نشاطات المركز. وقد وظف طاقم المركز وسائل التواصل الاجتماعي«كفسيبوك وتويتر» والصفحة الرسمية للمركز وصفحات متخصصة مثل صفحة «بدنا ولادنا»، للوصول للجمهور ونشر المعلومات وتنظيم الفعاليات. كما وأصدر المركز ٢٦ بيانا صحفيا و٧ بيانات مشتركة وانتج عددا من البروشورات والبوسترات والمطويات.

الفعاليات الجماهيرية

يعقد مركز القدس سنويا العديد من الفعاليات الجماهيرية التي تضم ممثلين عن التجمعات المحلية والمؤسسات الشريكة والشركاء الدوليين لتسليط الضوء على قضايا محددة. وفيما يلي ابرز الفعاليات الجماهيرية التي عقدها المركز خلال العام ٢٠١٩:

معارض الصور وعرض الأفلام الوثائقية

عقد المركز معرضي صور تحت عنوان «هنا باقون، التهجير القسري جريمة حرب»، حيث عقد الأول في مدينة رام الله بتاريخ ١٦-٤ والثاني في جامعة خضوري في مدينة طولكرم بتاريخ ٣-٤، فتم عرض صور وثقت انتهاكات حقوق الانسان والحياة اليومية للتجمعات الفلسطينية في المناطق «ج»، والتجمعات البدوية، واحياء مدينة القدس، اخذت الصور من قبل المتدربين الذين شاركوا بدورات التوثيق الفوتوغرافي التي نفذها المركز خلال العامين الماضيين، في محاولة لتسليط الضوء على الواقع الفلسطيني والحياة تحت التهديد الدائم بالطرد والتهجير. كما وتخلل المعرض عرض الفيلم الوثائقي «هنا لنبقى، التهجير القسري جريمة حرب» لما يقارب ٨٥ مشاركا من الشركاء المحليين والدوليين للمركز. أما في طولكرم فجاء المعرض في إطار فعالية عامة تحت عنوان «القدس عاصمة الثقافة العربية» والتي نظمتها كلية الآداب في جامعة خضوري، ولم يقتصر الحضور على طلاب وموظفي الجامعة بل كان هناك مشاركة من قادة محليين مرموقين واشخاصا- من القطاع الخاص حيث زاد عدد الحضور عن ٨٠٠ شخص.

اليوم المفتوح لمتطوعي مركز القدس

نظم المركز يوما مفتوحا لمتطوعيه، وذلك بتاريخ ٢٠١٩/١٢/١٤، حيث عقد اليوم المفتوح في بلدة سبسطية التاريخية والمهددة أراضيها بالمصادرة لصالح التوسع الاستيطاني. فشارك في هذا اليوم قرابة ٣٠٠ متطوع/متطوعة، إضافة الى مجموعة من المدافعين عن حقوق الإنسان وموظفي المركز ومرجعياته.

تضمن اليوم المفتوح مجموعة من الفعاليات، كان ابرزها مشاركة الحضور بأهم إنجازات عمل المركز خلال السنوات الثلاث الماضية، عرض لاهم التدخلات التي سينفذها المركز خلال العام ٢٠٢٠. ثم فتح باب النقاش حيث قدم عدد من المشاركين اقتراحات ومداخلات اثنت على عمل المركز وحثته على بذل المزيد من الجهود في سبيل الدفاع عن حقوق الإنسان، وعكست المقترحات تنوع الحضور الذين شاركوا من مدن وقرى وتجمعات الضفة الغربية والقدس المحتلة، ومن فئات عمرية مختلفة وخلفيات متنوعة. وفي نهاية اليوم كرم المركز عددا من الشخصيات التي كان لها دور مهم في الدفاع عن حقوق الإنسان والتطوع لدى المركز، وبعد التكريم نظم المركز، بالشراكة مع وزارة السياحة وبلدية سبسطية، جولة للمشاركين زاروا خلالها المواقع الاثرية في البلدة، وتعرفوا على واقع اعتداءات المستوطنين المستمرة بحق البلدة، حيث جاء اختيار المركز لسبسطية لتحتضن اليوم المفتوح بعد اعتداءات متكررة تعرضت لها واسنادا لأهالي البلدة وتعزيزا لصمودهم، ولتشجيع الساحة الداخلية.

احياء اليوم العالمي لحقوق الانسان

احيى مركز القدس، وبالشراكة مع وزارتي العدل والتربية والتعليم والهيئة المستقلة لحقوق الانسان ومؤسسة الحق ومركز اعلام الديمقراطية وحقوق الانسان-شمس، اليوم العالمي لحقوق الانسان بتاريخ ٢٠١٩/١٢/١٠. حيث تم التنسيق لجولة ميدانية في مدرسة واد السيق المختلطة والتي أسست منذ العام ٢٠١٧ وتضم ٩١ طالبا من الصف الأول حتى السادس وتخدم ٩ تجمعات بدوية.

وشارك في الفعالية وزير التربية والتعليم أ.د. مروان عورتاني، ووزير العدل أ.د. محمد الشلالدة، وممثلون عن الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان، ووفد حقوقي رفيع يضم العديد من مؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني. واختيرت مدرسة وادي السيق لاطلاق اليوم الأول من فعاليات اليوم العالمي لحقوق الانسان لتسليط الضوء على واقع المدرسة والتأكيد على حق الأطفال والطلبة في تلقي التعليم النوعي في ظل بيئة آمنة، خاصةً كون هذه المدرسة تقع في منطقة يستهدفها الاحتلال الإسرائيلي شرق بلدة دير دبوان. اما اليوم الثاني فتضمن افتتاح معرض لرسومات طلبة كلية الفنون الجميلة في جامعتي خضوري والنجاح، ومعرضا اخر لمنتوجات النزلاء في مراكز التوقيف والإصلاح في السجون الفلسطينية. هذا إضافة الى تنفيذ ورشة حوارية انقسم فيها المشاركون لثلاث مجموعات، ناقشت المجموعة الأولى الحقوق والحريات في الأراضي الفلسطينية، والمجموعة الثانية تعزيز الصمود في المناطق المصنفة «ج» والقدس المحتلة، اما المجموعة الثالثة فناقشت الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، ورفعت كل مجموعة توصياتها لدولة رئيس الوزراء د.محمد اشتية من خلال وزراة العدل.

تدخلات وانشطة المناصرة المحلية والدولية

المناصرة المحلية

الائتلافات

يساهم العمل ضمن الائتلافات في توحيد الجهود، واستثمار المعرفة والمصادر على اكمل وجه، وتجنب تكرار التدخلات التي تنفذها مؤسسات فلسطينية أخرى. والاهم من ذلك كله هو فتح باب النقاش لمواجهة الانتهاكات ضد حقوق الانسان في المناطق المحتلة، وتحديد افضل السبل المتوفرة للدفاع عن حقوق الانسان. ومن ضمن ابرز الائتلافات التي يعمل المركز من خلالها فهي: شبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية، ومجلس منظمات حقوق الإنسان الفلسطينية، وائتلاف مدونة سلوك المنظمات غير الحكومية، واللجنة الوطنية للدفاع عن الحريات العامة، واللجنة الوطنية لمتابعة التشريعات، وائتلاف الحماية الشعبية للسلطة القضائية، وائتلاف مناهضة التعذيب، والائتلاف الوطني لدعم الشفافية، ولجنة القدس التنسيقية، اللجنة الوطنية للدفاع عن الحريات العامة، واللجنة الاهلية لمراقبة التشريعات، ولجنة الدعم القانوني، والفريق الاهلي لدعم شفافية الموازنة العامة.

الحملات

الحملة الوطنية لاسترداد جثامين الشهداء المحتجزة ومعرفة مصير المفقودين

واصلت الحملة الوطنية لاسترداد جثامين الشهداء المحتجزة لدى الاحتلال الإسرائيلي في العام ٢٠١٩ فعالياتها وانشطتها من أجل استرداد جثامين الشهداء المحتجزة ووقف هذه الجريمة، وتجدر الإشارة إلى أن الاحتلال الإسرائيلي يحتجز حتى نهاية ٢٠١٩ (٢٥٤) شهيدا يعتقد أنهم في مقابر الأرقام، بعضهم منذ ستينيات القرن الماضي، و٥٢ شهيدا منذ قرار العودة لاحتجاز الجثامين بقرار سياسي من الكابينت الإسرائيلي الصادر بتاريخ ٢٠١٥\١٠\١٣ وحتى اليوم، كما أصدرت المحكمة العليا الإسرائيلية، وبعد ما يزيد عن سنة من جلستها الموسعة التي عقدت بتاريخ ٢٠١٩\٧\١٧، قرارا يقضي بصلاحية القائد العسكري باحتجاز جثامين الشهداء الفلسطينيين ودفنهم مؤقتا لأغراض استعمالهم كأوراق تفاوض مستقبلية وفقا لمادة ١٣٣(٣) لأنظمة الطوارئ وفق شرطين أساسيين: أولهما من قام من الشهداء بعملية نوعية قتل فيها إسرائيليون أو من ينتمي منهم لحركة المقاومة الإسلامية حماس، وهذا القرار الذي صدر بتاريخ ٢٠١٩\٩\٩ نقض قرار المحكمة ذاتها الصادر بتاريخ ٢٠١٧\١٢\١٤، والذي نص أنه ليس هنالك صلاحية لاحتجاز جثامين الشهداء الفلسطينيين وفقا للمادة المذكورة اعلاه مخالفة بقرارها بشكل واضح وصريح نصوص القانون الدولي الإنساني ونصوص اتفاقية جنيف.

وبتاريخ ٢٠١٩\١١\٢٧ أوعز وزير الامن في حكومة الاحتلال نفتالي بينت إلى الأجهزة الأمنية المختصة (الجيش والمخابرات العامة الشاباك) بتجميد سياسة تحرير جثامين الشهداء المحتجزة لدى سلطات الاحتلال.

كما وأرسلنا رسالة للسيد نيكولاي ملادينوف، المبعوث الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، نطلب منه الالتقاء بعائلات الشهداء المحتجزة جثامين أبنائهم، وإصدار موقف رسمي تجاه ما تقوم به حكومة الاحتلال من تعنت بتسليم الجثامين والاستمرار بجريمة احتجاز جثامين الشهداء، ولوحظ تلكؤ السيد ميلادينوف في الاستجابة للطلب، وهو ما يثير غضب واستغراب أهالي الشهداء.

إطلاق صفحات مواقع التواصل الاجتماعي (بدنا أولادنا) بتاريخ ٢٠١٩\٤\١٦

أطلقت الحملة في شهر ابريل (٢٠١٩\٤\١٦) حملة على مواقع التواصل الاجتماعي تحت شعار (بدنا ولادنا) على تطبيقات: فيس بوك، تويتر، يوتيوب، إنستغرام، وأيضا على موقع ويكيبيديا والذي قام بحذف الصفحة بعد اقل من يوم على اطلاقها بضغط من اللوبي الصهيوني، وستقوم الحملة بمحاولات أخرى لاطلاق الصفحة على هذا الموقع. كان الهدف من إطلاق الصفحات خلق تواجد أكبر على مواقع التواصل الاجتماعي لقضية احتجاز جثامين الشهداء الفلسطينيين ورفع وعي الفئة الشابة بهذه القضية، خاصة ان أكبر مستخدمي مواقع التواصل الاجتماعي في فلسطين هم من فئة الشباب. ولاقى إطلاق الصفحات تفاعلا ممتازا من قبل مستخدمي المواقع ومن قبل الإعلام الفلسطيني أيضا، وتستمر الحملة بتغذية الصفحات الالكترونية أسبوعيا لضمان تفاعل دائم مع القضية.

اليوم الوطني لاسترداد جثامين الشهداء ٢٧/٨/٢٠١٩

نظم المركز اليوم الوطني بالتعاون مع حملة الجثامين (الأهالي) بعد عدة اجتماعات مع لجان المناطق ومنسقيها. تم إقرار عمل وقفات متزامنة في بعض المناطق المركزية (رام الله، نابلس، الخليل ،غزة) وبالفعل في ٢٧/اب الساعة الحادية عشرة بدأت الجماهير المشاركة بالتجمع في كل من رام الله ونابلس والخليل وغزة، إضافة الى المشاركة في وقفات صغيرة في طولكرم وقلقيلية قبل اندماج المشاركين في الوقفة الرئيسية في مدينة نابلس. بشكل عام كان الحضور جيدا جدا، بمشاركة العديد من الفصائل وذوي الشهداء، وكان حضور الاعلام لافتا في هذا اليوم، اذا تمت تغطية الفعالية بشكل كبير في الاعلام المرئي والسموع والمكتوب.

«حملة الحق في المياه وعدادات المياه مسبقة الدفع في فلسطين»

مع نهاية العام ٢٠١٨، بدأ المركز بتنفيذ مجموعة من التدخلات حول الحق في المياه وللتأكيد على اختيارية تركيب عدادات المياه مسبقة الدفع. وذلك بناء على بعض الممارسات الحكومية التي تجبر المواطن بطرق مختلفة على تركيب عدادات المياه مسبقة الدفع، في مخالفة لقرار مجلس الوزراء الصادر بهذا الخصوص في العام ٢٠١٠ ، والقاضي بتشجيع الهيئات المحلية على تركيب العدادات مسبقة الدفع. وقد نفذ المركز مجموعة من الأنشطة في العام ٢٠١٩ في هذا السياق وهي:

- ورشات رفع الوعي وحملة إعلامية: نفذ المركز مجموع من الانشطة لرفع وعي المواطنين بحقهم في المياه وفقا للقانون المحلي والدولي وحقهم في اختيار تركيب عدادات المياه مسبقة الدفع، تبعا لقرار مجلس الوزراء الصادر بهذا الخصوص وذلك من خلال؛ تنفيذ ٣ ورشات رفع وعي عامة، وإنتاج وبث ٤ حلقات اذاعية، وإنتاج وبث سبوتين اذاعيين، بثت ١٠٠٠ مرة على مدار ٦ اشهر على إذاعة راية اف ام، وإنتاج فيلم وثائقي مدته ٢٥ دقيقة، و٤ افلام قصيرة رفعت جميعها على صفحة الفيس بوك الخاصة بالحملة.
- لقاءات مع الجهات الرسمية: تم عقد مجموعة من الاجتماعات مع الجهات الرسمية لفتح باب الحوار

وحث الحكومة على مراجعة سياستها فيما يتعلق بالحق في المياه، ووضعها امام التزاماتها باحترام وحماية هذا الحق، تبعا للعهد الدولي الخاص بالحقوق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية التي وقعت عليه، ووضع بعض المحاذير على تركيب العدادات مسبقة الدفع، ومراعاة وضع العائلات الأشد فقرا المدرجة على قوائم وزارة التنمية الاجتماعية.

- اعداد وإصدار دراسة: اصدر المركز دراسة تحت عنوان «عدادات المياه مسبقة الدفع في القانون والممارسة»، تضمنت مراجعة للادبيات الصادرة بهذا الخصوص، وفصل حول قانونية تركيب عدادات المياه مسبقة الدفع في القانون المحلي والدولي، وفصل اخر تضمن بحثا ميدانيا في مختلف مناطق الضفة الغربية، لمعرفة رأي الأطراف ذوي العلاقة في تركيب العدادات، وعلى رأسهم المواطنون والهيئات المحلية، إضافة الى فحص المشاكل الفنية والتقنية التي تواجه العدادات مسبقة الدفع، وانتهت الدراسة بتلخيص لابرز التوصيات والنتائج واقتراح لسياسات بديلة بهذا الخصوص.
- مؤتمر عدادات المياه مسبقة الدفع: نفذ المركز، وبالتعاون مع مركز دراسات التنمية في جامعة بيرزيت، مؤتمرا تحت عنوان «عدادات الدفع المسبق للمياه: في القانون والممارسة وسبل التطوير» شارك فيه اكثر من ١٠٠ شخص من مؤسسات ذات علاقة، ومجالس محلية وبلديات، ومواطنون، واكاديميون، وناشطون. قدم خلال المؤتمر عدد من الأوراق حول سياسات الدفع المسبق في فلسطين، حيث افتتح المؤتمر رئيس مجلس إدارة المركز، الاستاذ أمين عنابي، والدكتورة ليندا طبر، مديرة مركز دراسات التنمية. تضمن المؤتمر جلستين قدم فيهما عدد من الأوراق من باحثين ومهتمين في هذا المجال. تضمنت الجلسة الأولى تقديم دراسة صادرة عن مركز القدس أعدها الباحث معز كراجة تحت عنوان «عدادات المياه مسبقة الدفع في القانون والممارسة»، وعقب على الدراسة الأستاذ صلاح هنية مدير جمعية حماية المستهلك، كما وتضمنت تقديم ورقة ثانية حول الحق في المياه تبعا للقانون الفلسطيني والدولي، قدمها المحامي عمار جاموس من الهيئة المستقلة لحقوق الانسان، اما الورقة الثالثة فقدم فيها الأستاذ أبي عابودي، مدير مركز بيسان للبحوث والانماء، شرحا حول اثر عدادات الدفع المسبق للمياه على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للمواطنين. في حين تضمنت الجلسة الثانية من المؤتمر عرض ورقتين، الأولى قدمتها الأستاذة هامة زيدان من ائتلاف امان حول حوكمة قطاع المياه والمساءلة المجتمعية في هذا السياق، وتناولت الورقة الثانية الاستهلاك في الحيز العام الفلسطيني تكبيل للافق التحرري قدمتها الدكتورة امل نزال من جامعة بير زيت.

حملة «مواءمة الأماكن العامة للاشخاص ذوي الإعاقة»

تهدف حملة «مواءمة الأماكن العامة للاشخاص ذوي الإعاقة» الى ضمان تسهيل وصول الأشخاص ذوي الإعاقة للاماكن العامة. اطلقت الحملة في العام ٢٠١٧ في مدينة نابلس تحت عنوان «نابلس صديقة للأشخاص ذوي الإعاقة». عملت الحملة منذ اطلاقها على تأهيل عدد كبير من الأماكن والمباني العامة لتوائم احتياجات الأشخاص ذوي الإعاقة في مدينة نابلس. اما ابرز إنجازات الحملة في العام ٢٠١٩ فكانت:

- عقد ١٢ اجتماعا للجنة التنسيقية العليا لمساندة الأشخاص ذوي الإعاقة في نابلس.
- تصوير حلقتين تلفزيونيتين حول المواءمة وحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة مع فضائية معاً، بمشاركة الزميل علي الحمدلله من مركز القدس، والأستاذة رشا سليمان (مديرة العلاقات العامة في وزارة الحكم المحلي)، والأستاذ معاوية منى (أمين سر الأشخاص ذوي الإعاقة).
- المساهمة في فعاليات إطلاق وتفعيل حاضنة الأعمال للأشخاص ذوي الإعاقة في جامعة بير زيت، التي انطلقت بالشراكة بين وزارة العمل ومركز دراسات التنمية وEDUCAID.
- تفحص مستوى موائمة المجمع التجاري في مدينة نابلس بعد نقل مديرية الحكم المحلي إليه، حيث تم تنفيذ أعمال صيانة موسعة لأغراض المواءمة. اذ تم نقل مديرية الحكم المحلي نتيجة سلسلة من الفعاليات والضغوط التي مارستها الحملة وشركاؤها في العامين الماضيين.
- المشاركة في تنظيم وتنفيذ مسيرة وطنية لمساندة الأسرى والأسرى من ذوي الإعاقة. حيث قاد المسيرة أشخاص من ذوي الإعاقة، تضمنت وقفة أمام مقر الصليب الأحمر، سلم خلالها كتاب لممثل عن الصليب الأحمر لمطالبته بالوقوف أمام مسؤولياته تجاه الأسرى الفلسطينيين وبالأخص الأسرى من الأشخاص ذوي الإعاقة.
- المشاركة في نقاشات موسعة حول مسودة القانون الفلسطيني الجديد للأشخاص ذوي الإعاقة مع مؤسسات حقوقية ومعهد الحقوق في جامعة بير زيت.
- تنفيذ ورشة تعريفية حول حملة مواءمة الأشخاص ذوي الإعاقة في جامعة خضوري والتعريف بالقوانين المحلية والدولية ذات العلاقة.
- تنفيذ مسابقة بالشراكة مع دائرة التصميم والفنون في جامعة خضوري لتصميم أفضل شعار لحملة المواءمة، حيث تم اختيار الفائز من قبل لجنة متخصصة وتقديم جائزة مالية للفائز في حفل أقيم بجامعة خضوري.
- تدريب مجموعة من المتطوعين ومتدربي قسم العلوم السياسية في جامعة النجاح حول حقوق الأشخاص ذوي الاعاقة في القوانين الفلسطينية والدولية.والمشاركة في فعاليات اليوم العالمي للأشخاص ذوي الإعاقة.

المناصرة الدولية

يخضع الفلسطينيون لنظام قانوني اسرائيلي تمييزي، لذلك، وفي كثير من المجالات، تكون الوسائل القانونية المتاحة غير كافية لضمان حماية الحقوق، وفي هذه الحالة يرفد المركز التدخلات القانونية بتدخلات الحشد والمناصرة الدولية. حيث يتم اطلاع شركاء المركز الدوليين على اثر الانتهاكات الإسرائيلية لحقوق الفلسطينيين، والسياسات التمييزية، والاستراتيجيات التوسعية على حالة حقوق الانسان في الأراضي المحتلة، وذلك من خلال اعداد ونشر الأوراق االقانونية، واوراق الموقف، والبيانات الصحفية، وتنفيذ الجولات الميدانية للوفود الدولية، والمشاركة بالمؤتمرات الدولية...الخ، وفيما يلي ابرز أنشطة الحشد والمناصرة الدولية التي نفذت خلال العام ٢٠١٩:

البيانات الصحفية والدراسات المتخصصة

مراقبة التطورات القانونية، بما فيها التشريعات الجديدة والتعديلات الحاصلة على القوانين والأحكام الإجرائية والإدارية والقرارات الجديدة للمحاكم، وهي الخطوة الأولى لتحديد استراتيجة العمل القانونية للمركز. ونظرا لأهمية مشاركة هذه التطورات القانونية مع الجهات ذات العلاقة لحماية حقوق الانسان بدأ المركز بتحويلها الى وثائق قابلة للنشر، وعليه نشر المركز خلال العام ٢٠١٩ ، ٦ بيانات صحفية ودراسات متخصصة شملت؛ بيانا صحفيا حول التصعيد الإسرائيلي وعمليات المصادرة في القدس والضفة الغربية، وتحليل قانوني للأمر العسكري رقم ١٧٩٧ وورقة حقائق حول المستوطنة الصناعية المخططة «بوستاني حيفيتز» والخطة رقم T-١٥٨، وبيانا صحفيا عن الهدم العقابي لمنزل عائلة أبو ليلى، وبيانا صحفيا بخصوص احتجاز جثامين الشهداء كطريقة للعقاب الجماعي، كما تم إرسال رسالة للقنصل البريطاني العام حول هذا الموضوع.

التشبيك

يشارك المركز في كل عام بعدد من الفعاليات الدولية المتعلقة بحقوق الانسان، للادلاء بشهادات حول وضع حقوق الانسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة وحشد رأي دولي للتصدي لهذه الانتهاكات، ووضع إسرائيل امام التزاماتها كقوة قائمة بالاحتلال. وبهذا الصدد يشارك المركز بالفعاليات التي يعقدها مكتب مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان ومجموعات العمل التابعة له. كما حصل المركز خلال العام المنصرم على العضوية في الشبكة الأورو-متوسطية لحقوق الانسان، ويحضر ممثلون عنه الاجتماعات الخاصة بدولة فلسطين والتي تعقد في شهر أيار من كل عام في مدينة بروكسل، وفي شهر تشرين الثاني في مدريد، حيث يتم خلالها نقاش العديد من القضايا، وخصوصاً التضييق على عمل مؤسسات المجتمع المدني العاملة في مجال حقوق الانسان في فلسطين، وقام المركز كذلك باستضافة وفد من الشبكة في شهر حزيران ٢٠١٩.

الزيارات الميدانية

ينفذ المركز سنويا عددا من الزيارات الميدانية للمكلفين بالواجبات (منهم دبلوماسيون، ومسؤولون حكوميون، وممثلون عن مؤسسات رسمية ودولية، وصحفيون وطلاب ومجموعات ضغط وغيرهم). حيث تهدف الزيارات الى اعطاء الوفود المشاركة الفرصة للاطلاع على السياسات الإسرائيلية لفرض الحقائق على الأرض وتداعياتها على الفلسطينيين بأنفسهم. إضافة الى إعطاء المشاركين الفرصة لجمع المعلومات الميدانية الضرورية لتقوية مواد الضغط والمناصرة التي ينتجونها كالدراسات، واوراق الحقائق، واوراق الموقف، والرسائل الرسمية...الخ. فعلى سبيل المثال، نظم المركز خلال العام ٢٠١٩ زيارة ميدانية لشركة انتاج أفلام وثائقية من الولايات المتحدة، الذين قاموا على اثر الزيارة بانتاج فيلم وثائقي عن حياة التجمعات البدوية التي يخدمها المركز، حيث عرض الفيلم في العديد من المحافل الدولية وهو ما يساهم بزيادة الوعي والتضامن مع التجمعات البدوية التي تتعرض لحملة إسرائيلية ممنهجة لتهجيرها قسرا من بيوتها واراضيها.

ونفذ المركز خلال العام ٢٠١٩، ٢٦ زيارة ميدانية لحشد التأييد الدولي لمناصرة قضايا حقوق الانسان (١٧ في القدس و٩ في مناطق «ج» من الضفة الغربية)، حيث شارك في الزيارات الميدانية ٢٣٤ مشاركا (١٥٢ في القدس و٨٢ في مناطق «ج» من الضفة الغربية)

من ضمنهم رؤساء البعثات الدبلوماسية وسفراء ودبلوماسيون وأعضاء برلمانات وصحفيون وطلاب ونشطاء من جنوب افريقيا وسويسرا والمملكة المتحدة ولوكسمبورغ واسبانيا وتركيا وفلسطين.

الى جانب الزيارات الميدانية التي تهدف الى حشد التأييد الدولي، ينفذ المركز عشرات الزيارات الميدانية من خلال عامليه الميدانيين بشكل اسبوعي تقريبا لغرض متابعة الخدمات التي يقدمها المركز وتوثيق الانتهاكات.

تقديم العروض في المحافل الدولية

شاركت مسؤولة المناصرة الدولية في مركز القدس في الاجتماعات التي تعقدها الشبكة الأورو-متوسطية في مدريد، وقدمت عرضا حول الممارسات الإسرائيلية العنصرية ضد الفلسطينيين، واحتجاز جثامين الشهداء في الثلاجات ومقابر الأرقام الإسرائيلية، وتحدثت كذلك عما يواجهه المقدسيون في ظل الإجراءات الإسرائيلية بحقهم، وتم عقد هذه اللقاءات في جامعة مدريد والمراكز الثقافية هناك، وفي جامعة ملقا وذلك بترتيب من متطوعين قاموا مسبقاً بالمشاركة بالجولات الميدانية التي نظمها المركز في القدس.

وشارك مدير عام مركز القدس في مؤتمرات عقدتها شبكات حقوق انسان إقليمية مثل مؤتمر حقوق الانسان في عمان، الذي نظمه منتدى المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في آسيا والمحيط الهادئ، وكذلك مؤتمر في تونس ينادي بضرورة انهاء الحرب على اليمن، ومؤتمر في مصر حول سياسة العقاب الجماعي في القدس ودور القانون الدولي الإنساني، بتنظيم من الشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الانسان، كما قدم المركز وثائق للمقرر الخاص بحقوق الانسان في الأراضي الفلسطينية حول وضع حقوق الانسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

من جانب آخرشارك محامي المركز الأستاذ «وائل القط» في مؤتمر عقد في نيويورك بتاريخ ٢٩-٧ ولغاية ١-٨ بعنوان «تحديد الرؤية والاستراتيجية الفلسطينية لانتخابات عام ٢٠٢٠» وجاءت هذه المشاركة كجزء من مشروع عدالة، وسعى المؤتمر لتقييم الأوضاع السياسية والاستراتيجيات القانونية والتنظيمية والتحديات والفرص في فلسطين وأمريكا، من أجل تحديد السياسات والتدخلات التي يمكن اتخاذها قبل أو خلال الانتخابات لعام ٢٠٢٠ في أمريكا، وأثناء وجوده هناك تحدث المحامي في العديد من اللقاءات وتضمن ذلك تقديم عرض عن المنطقة «ج» بتاريخ ٨-٨ في نيويورك، وذلك بتنظيم من صانعي الأفلام الذين شاركوا سابقاً بجولات ميدانية نفذها مركز القدس في غور الأردن.

تحليل للتدخلات القانونية التي نفذها المركز خلال الأعوام ال١٠ الماضية (٢٠٠٩-٢٠١٩):

المساعدة القانونية (٢٠٠٩-٢٠١٩)

حماية ٦٠,٧٤٢ عائلة فلسطينية

القضايا

(٦,٩٥٣)

الخدمات القانونية

(١٩,٤١٧)

الاستشارات

(٣٤,٣٧٢)

القضايا التي تبناها المركز (حسب النوع ٢٠٠٩-٢٠١٩)

حماية ٣,١٣٩ عائلة فلسطينية

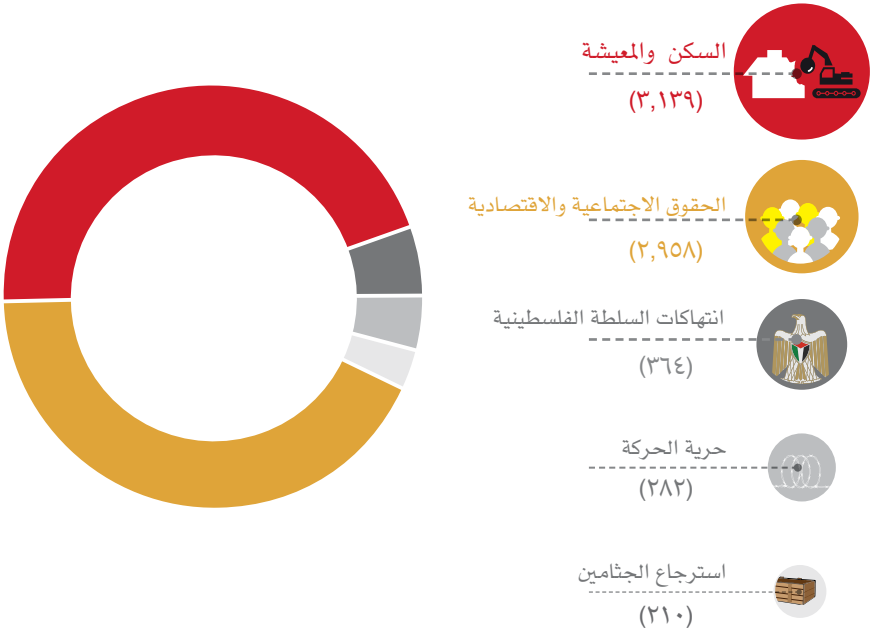

القضايا الجديدة في مقارنة مع القضايا المتراكمة
(٢٠٠٩-٢٠١٩)

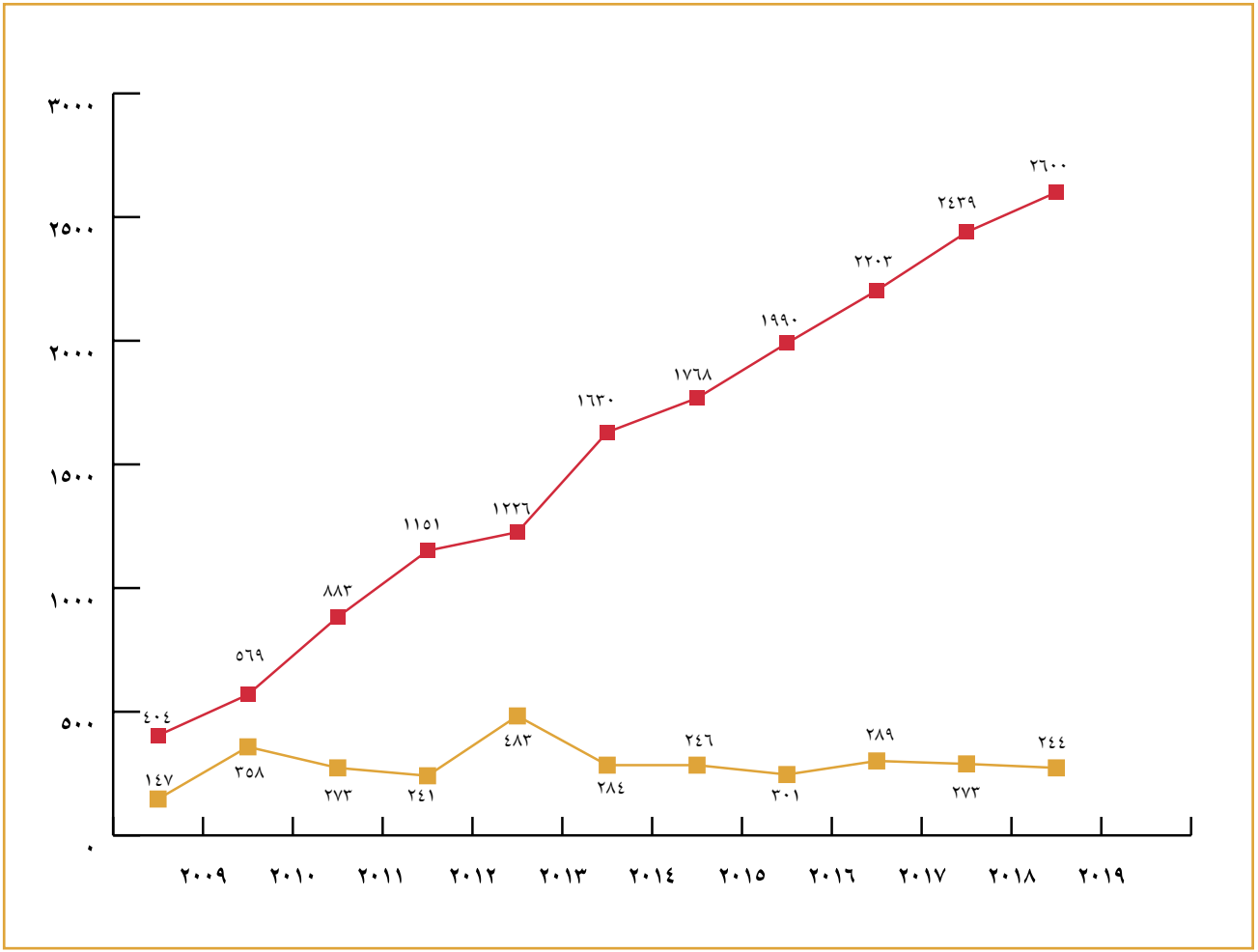

نسبة أوامر الهدم التي تباناها مركز القدس
من إجمالي أوامر الهدم الصادرة عن الادارة المدنية الاسرائيلية
(في المناطق التي يستهدفها مركز القدس)

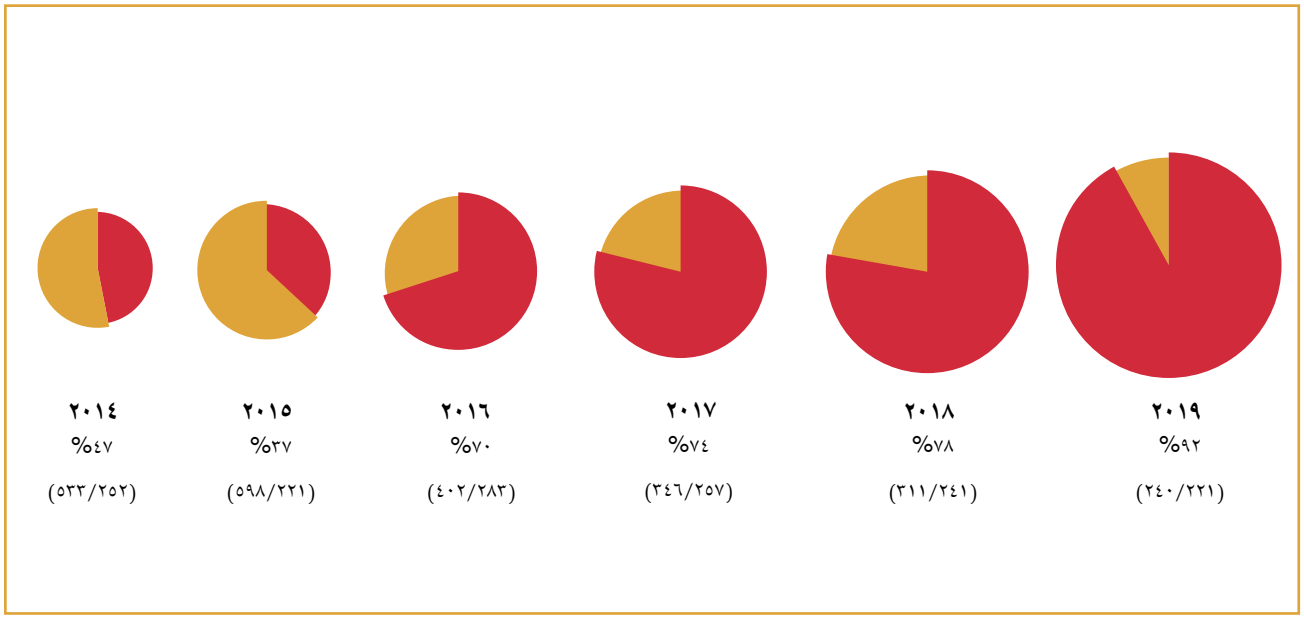

تطوير البيئة الداخلية للمركز

الهيئة العامة ومجلس الادارة

تضم الهيئة العامة لمركز القدس أعضاء من مختلف القطاعات، وتتمحور مهامها في مناقشة واقرار التقارير المالية والإدارية المدققة، واختيار شركات التدقيق الخارجي (تم اختيار شركة Price Waterhouse في السنة الأخيرة)، وانتخاب مجلس الإدارة، وقد تم عقد اجتماع بخصوص هذه القضايا بتاريخ ٦-٤. كما تم عقد أربعة اجتماعات لمجلس الإدارة من أجل مصادقة المجلس على الخطط والميزانيات، وعُقدت الجلسات بتاريخ ٢٠-٣ و٢٠-٤ و١٤-٩ و٢٣-١١ لسنة ٢٠١٩، لكن مشاركة مجلس الإدارة لا تقتصر فقط على هذه الاجتماعات الدوري،ة وإنما يشارك أعضاء المجلس أيضاً بالزيارات الميدانية للوفود الرسمية والفعاليات العامة التي ينظمها المركز واجتماعات التخطيط الداخلي بمشاركة فريق العمل.

التخطيط التشاركي وبناء فريق العمل

للسنة الخامسة على التوالي عقد مركز القدس على مدار يومي٢-٣\١١\٢٠١٩ لقاء تخطيطاي لفريق العمل لاطلاعهم على الإنجازات، وخطط العمل، والتحديات التي تواجه المركز. وضم اللقاء موظفين من كافة الفروع وكافة المسميات، بالإضافة الى أعضاء مجلس الإدارة، حيث جرى التخطيط للسنة القادمة. وشكل اللقاء فرصة للتخفيف من ضغط العمل اليومي على الموظفين وإعطائهم الفرصة للتقارب الاجتماعي بعيدا عن المكاتب، حيث تعاقد المركز مع ميسر من خلفية اجتماعية - نفسية لقيادة تدريبات في الاسترخاء وبناء الفريق، وتخلل اللقاء أنشطة ترفيهية مسائية.

بناء القدرات

يولي المركز اهتماما كبيرا لبناء قدرات طاقم عمله ، كونه يسهم بشكل ملحوظ في تطوير أدائهم المهني، الذي ينعكس على رفع جودة الخدمات المقدمة والعمل. وعليه يشجع المركز موظفيه ويساعدهم على تحديد احتياجاتهم التدريبية والحصول على التدريبات المناسبة. وفي العام ٢٠١٩ شارك سبعة موظفين وموظفات في تدريبات مختلفة منها ما هو متخصص بالقوانين المتعلقة بالأراضي والتشريعات الخاصة بمناطق «ج» ، ومنها ما يتعلق بحقوق الانسان في الشرق الأوسط والذي عُقد في تونس.

المنشورات

طور مركز القدس خلال العام ٢٠١٩ عددا من الأدلة والمنشورات لتطوير وتنظيم عمله والتي تضمنت؛ اعداد دليل قانوني يوضح الإجراءات والنماذج الواجب استخدامها عند تبني ومتابعة كل نوع من أنواع القضايا التي يتبناها المركز، سواء كانت استشارات أو خدمات قانونية أو قضايا فردية أو جماعية أو قضايا مصلحة عامة. كما تم تطوير نظام ودليل وقاعدة بيانات للمتطوعين الذين يبلغ عددهم أكثر من ٣٠٠ متطوع، حيث وضح الكتيب مهام المتطوعين بما يتعلق بإسهامهم في تعزيز فعالية خدمات المركز، واحتوى على نماذج طلبات التطوع واستمارة التدريب المستمر والتواصل والتعبئة. من ناحية أخرى سعى المركز خلال العام ٢٠١٩ لمراجعة وتطوير إجراءات التقييم السنوي للموظفين والنماذج المستخدمة لتطوير أدوات قابلة للقياس من اجل تقييم أداء عمل الموظفين بشكل ادق.

التغييرات الحاصلة على مقر العمل والطاقم

نقل المركز مقره من الطابق السادس إلى الطابق الثالث في مبنى «الميلينيوم»، لتوفير مساحة أوسع تتناسب مع الزيادة في عدد الموظفين. من ناحية أخرى، قدم محاسب المركز استقالته في شهر حزيران ٢٠١٩ مما استدعى توظيف محاسبة جديدة انضمت الى طاقم العمل في شهر تموز.

التمويل لسنة ٢٠١٩

ممولو البرنامج الرئيسي

مكتب الممثلية الايرلندية: بلغت قيمة المنحة ١٥٥,٠٠٠ يورو (خلال العام ٢٠١٩)

مؤسسة خبز من اجل العالم: بلغت قيمة المنحة ٤٥٠,٠٠٠ يورو (على مدار ثلاث سنوات ٢٠١٩-٢٠٢١)

مؤسسة كافود: بلغت قيمة المنحة ٣٨,٠٠٠ دولار (خلال العام ٢٠١٩)

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: بلغت قيمة المنحة ١٢٠,٠٠٠ دولار (من تشرين اول ٢٠١٨- ٢٠٢٠)

الوكالة السويسرية للتنمية: بلغت قيمة المنحة ١٨٠,٠٠٠ دولار (خلال العام ٢٠١٩)

ممولو المشاريع

مجلس اللاجىء النرويجي: بلغ مجموع المنح من برامج مختلفة ٣٩٠,٦٧٥ دولار (خلال العام ٢٠١٩)

الاتحاد الأوروبي: ٥٦١,١٠٠ يورو (على مدار ثلاث سنوات)

الوكالة الفرنسية للتنمية: ٢٤٩,٦٦٠ يورو (على مدار عام ونصف)

مؤسسة روزا لوكسمبورغ: ٤٠,٠٠٠ يورو (خلال العام ٢٠١٩)

التقرير المالي ٢٠١٩

الإيرادات		
١	المجلس النرويجي للاجئين	٣٩٠,٦٧٥
٢	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	٦٠,٥٦٤
٣	الاتحاد الأوروبي	١٥٤,٢٣٥
٥	الوكالة السويسرية للتنمية	١٨٠,٠٠٠
٦	الإغاثة الكاثوليكية	٣٨,١٠٠
٧	المعونة الايرلندية	١٧٥,١٠٣
٨	مؤسسة خبز من أجل العالم	٢١٢,٢٣٥
٩	الوكالة الفرنسية للتنمية	٥٢,٢١٤
١٠	مؤسسة روزا لوكسمبورغ	٤٦,١٠٠
١١	إيرادات أخرى	٤٢,٨٨٠
١٢	الإيرادات غير المقيدة	٦٣,٤٧٨
مجموع الايرادات (دولار)		**١,٤١٥,٥٨٦**
مصاريف الطاقم (رواتب، توفير، نهاية الخدمة ..)		
١	رواتب العاملين في الأدارة	١٢٦,٣٥٥
٢	رواتب العاملين في البرامج	٦٧٠,٦٢٩
٣	صندوق التوفير	٥٢,٦٥٤
٤	تعويض نهاية الخدمة	٦٠,٤٠٢
٥	مصاريف التامين (صحي، اصابات العمل..)	٢٧,٢٢٧
٦	اخرى(اشتراكات النقابة، التأمين المهني)	٥,٢٠٣
مجموع فرعي (دولار)		**٩٤٢,٤٧٠**
المصاريف التشغيلية و الادارية		
١	مصاريف الايجار	٥٥,٥١٢
٢	مصاريف المنافع (كهرباء، مياه، تنظيف...)	٢٠,١٢١
٣	اللوازم المكتبية والمواد الاستهلاكية	١٣,١٧٩
٤	مصاريف الصيانة والتأهيل	٢٤,٤٢٧
٥	المصاريف المهنية	١٣,٨٦٢
٦	مصاريف الاتصالات و الانترنت	٨,٩٧٤
٧	مصاريف المواصلات و السفر	٢,٦٨٤
٨	العمولات والمصاريف البنكية	٤,٥٤٨
مجموع فرعي (دولار)		**١٤٣,٣٠٧**

المساعدة القانونية		
١	إعلانات توعوية	٢٦,٥٩١
٢	رسوم محاكم، خرائط، مخططات، تقارير خبراء	٤٦,٣٢٧
٣	لقاءات توعية وتدريب	٧,٦٣٩
٤	استشارات قانونية	٤٧,٥٧٩
٥	دراسات و أبحاث قانونية	٣,٠٠٨
مجموع فرعي (دولار)		١٣١,١٤٥
المناصرة		
١	المناصرة المحلية والدولية	٤,٨٣٤
٢	التشبيك المحلي والدولي	٥,١٥٢
٣	تدريب و تأهيل المتطوعين	٨,٠١٥
٤	المطبوعات والمنشورات	٦,٥٦١
٥	مواصلات الزيارات الميدانية وانشطة المناصرة	١١,٩٢٩
٦	حملات إعلامية و توعوية	٣٠,٠٠٠
مجموع فرعي (دولار)		٦٦,٤٩١
مصاريف بناء القدرات و التطوير		
١	مصاريف تدريب الطاقم	٥,٠٢٦
٢	مصاريف التطوير المؤسسي	١٢,٦٤٥
مجموع فرعي (دولار)		١٧,٦٧١
المصاريف الرأسمالية		
١	اثاث مكتبي	٤,٣٩١
٢	أجهزة مكتبية	٣,٧٥٣
مجموع فرعي (دولار)		٨,١٤٤
أخرى		
١	مصاريف فرق العملة	٢٥,٨١١
٢	مصاريف الاستهلاك	٢٦,٧٤٧
٣	مخصصات " اجازات الطاقم، تسويات ضريبية.."	٣,٧٩٥
مجموع فرعي (دولار)		٥٦,٣٥٣
المجموع		١,٣٦٥,٥٨١
لتغير في صافي الموجودات		٥٠,٠٠٥

للاتصال بنا

مكتب رام الله

المصايف، شارع كمال ناصر

عمارة الملينيوم، الطابق الثالث

+٩٧٠ ٢ ٢٩٨ ٧٩٨١

+٩٧٠ ٢ ٢٩٨ ٧٩٨٢

www.jlac.ps

www.facebook.com/JLAC67